

عنوان البحث

**متطلبات تفعيل دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية المستدامة
بالمملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية**

إعداد الطالب/

عادل البنية

إشراف/

أ.د الفصيل حسن

أ.د فايز جراد

العام الدراسي:

2025

فهرس المحتويات

5	الفصل الأول
5	الاطار العام للدراسة
6	مقدمة:
8	مشكلة الدراسة:
9	أهمية الدراسة:
10	أهداف الدراسة:
10	تساؤلات الدراسة
11	فروض الدراسة:
11	المنطلقات النظرية للدراسة:
13	الفصل الثاني
13	الدراسات السابقة والاطار النظري
14	الدراسات السابقة
18	الإطار النظري
18	المبحث الأول.. المشروعات الصغيرة
18	مفهوم المشروعات الصغيرة:
20	خصائص المشروعات الصغيرة:
21	أهمية المشروعات الصغيرة:
24	إيجابيات وسلبيات المشروعات الصغيرة:
31	التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة
33	المبحث الثاني.. التنمية المستدامة

34	مفهوم التنمية المستدامة:
35	ابعاد التنمية المستدامة:
36	التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية:
41	دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية المستدامة:
44	الفصل الثالث
44	منهجية الدراسة
45	مقدمة:
45	المنهجية وطرق البحث:
45	منهج الدراسة:
45	الأساليب الإحصائية:
46	مجتمع وعينة الدراسة:
50	حدود الدراسة:
51	الفصل الرابع
51	النتائج والتوصيات
52	مقدمة:
52	تحليل البيانات:
57	النتائج:
57	أولاً.. النتائج النظرية
59	ثانياً.. النتائج العملية
60	التوصيات
62	المراجع:
62	أولاً.. المراجع العربية

67	 ثانيا.. المراجع الأجنبية
68	 الملاحق
69	 الاستبانة:

فهرس الجداول

46	 جدول 1 توزيع عينة الدراسة طبقاً للبيانات الأولية للعينة
48	 جدول 2 معامل ارتباط بيرسون بين دجة كل عبارة ودرجة المحور الذي تنتمي إليه العبارة
49	 جدول 3 معامل ثبات ألفا كرونباخ لعبارات الاستبانة
52	 جدول 4 العلاقة بين المشروعات الصغيرة والتنمية المستدامة
54	 جدول 5 اختبار (ت) للكشف عن دلالة الفروق حول محاور الاستبانة طبقاً لمتغير الجنس
55	 جدول 6 اختبار (ت) للكشف عن دلالة الفروق حول محاور الاستبانة طبقاً لمتغير العمر

فهرس الاشكال

47	 الشكل 1 توزيع عينة الدراسة طبقاً لمتغير الجنس
47	 الشكل 2 توزيع عينة الدراسة طبقاً لمتغير العمر

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية، من خلال دراسة العلاقة بينهما وفقاً لمتغيري الجنس والعمر. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استخدام الاستبيان كأداة بحثية، وطبق على عينة مكونة من (399) مشاركاً من رواد المشروعات الصغيرة في المملكة.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج نظرية وعملية، أبرزها أن المشروعات الصغيرة تعد عنصراً أساسياً في دعم الاقتصاد المحلي، حيث تسهم في خلق فرص العمل، وتحسين مستوى الدخل، وتحفيز الابتكار، وتقليل الفجوة الاقتصادية بين الفئات المختلفة. كما أكدت الدراسة أن تبني ممارسات الاستدامة والتحول الرقمي يعزز من أداء المشروعات الصغيرة على المدى الطويل.

أما النتائج العملية، فقد أظهرت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشروعات الصغيرة والتنمية المستدامة عند مستوى دلالة (0.05). كما بينت أن الذكور لديهم تقييمات أعلى لدور المشروعات الصغيرة مقارنة بالإناث، وأن الفئة العمرية من (30- أقل من 40 سنة) أكثر وعياً بأهمية المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية. كما أظهرت النتائج أن دعم السياسات الحكومية، وتوفير فرص التمويل، وتعزيز الشراكات مع الشركات الكبرى، يساهم في استدامة المشروعات الصغيرة.

وأوصت الدراسة بضرورة تطوير البيئة التشريعية والتمويلية لدعم المشروعات الصغيرة، وزيادة الوعي بمبادئ الاستدامة، وتقديم برامج تدريبية متخصصة لتعزيز مهارات رواد الأعمال، بما يحقق التنمية المستدامة في المملكة.

الكلمات المفتاحية:

المشروعات الصغيرة والمتوسطة - التنمية المستدامة - التنمية الاقتصادية.

الفصل الأول

الاطار العام للدراسة

مقدمة:

تعد المشروعات الصغيرة مدخلاً هاماً من مداخل النمو الاقتصادي وضمان تحقق التنمية المستدامة، وتحتل المشروعات الصغيرة أهمية بالغة في معظم الاقتصادات سواء كانت المتقدمة أو النامية؛ إذ تؤدي دوراً مهماً في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لمعظم دول العالم؛ لما تساهم به من توفير لفرص العمل وتخفيض لمعدلات البطالة والفقر، فضلاً عن تنويع الهيكل الإنتاجي، كذلك تساهم في اكتساب المهارات الفنية والتقنية وتلبية احتياجات السكان من السلع والخدمات وتدعم الميزان التجاري من خلال تخفيض الاستيرادات وزيادة الصادرات، واستخدام المدخلات المحلية من المواد الأولية في ضوء تنشيط الطلب المحلي عليها، الأمر الذي جعل العديد من الدول النامية تعول على المشروعات الصغيرة في حل مشكلاتها الاقتصادية (الجميل وآخرون، 2023، 47).

كما تشكل المشروعات الصغيرة العمود الفقري لاقتصادات دول العالم؛ إذ تمثل جزءاً كبيراً من المشهد الاقتصادي، وعلى الرغم من افتقارها للموارد والنطاق الذي تتمتع به المشروعات الكبرى، إلا أن لديها مزايا فريدة تمكّنها من لعب دور حيوي في تحقيق الاستدامة؛ بفضل مرونتها وقدرتها على التكيف وارتباطها الوثيق بالمجتمعات المحلية، تعد هذه المشروعات محركات للتغيير على المستوى القاعدي (Ibrahim, 2022, 2).

وتعتمد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في أغلب الأحيان على الموارد والمواد الخام المحلية مما يجعلها تتكامل مع الاقتصاد الوطني بشكل أكبر مما تفعله الصناعات الكبيرة كما أن منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتوجه أساساً نحو الأسواق المحلية؛ لأنها نشأت لتلبي الطلب على سلع بعينها، كما أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتمتع بعدد من الخصائص تجعلها تلعب دوراً مهماً وملموساً ومستمرّاً في التنمية الصناعية. كذلك فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة تساهم بشكل مباشر في الدخل القومي كما تؤدي إلى زيادة القيمة المضافة، وتعمل على المساهمة في دعم ميزان المدفوعات عن طريق تخفيف استيراد السلع والمنتجات المماثلة وزيادة قطاع الصادرات، وتتميز هذه المشروعات بالكفاءة في استخدام رأس المال وأيضاً انخفاض تكلفة هذه المشروعات وعدم ظهور مشكلات كبيرة أو تعقيدات في أماكن إقامتها. بالإضافة إلى سهولة تسويق المنتجات بالأسواق المختلفة (ميكائيل وآخرون، 2023، 3).

وانطلاقاً من الدور المهم الذي يمكن لهذه المشروعات أن تؤديه في المساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية للدول، يلاحظ أن هناك الكثير من الدول المتقدمة التي تدعم وتشجع هذا النوع من المشروعات مما ساعد في تحقيق طفرة نوعية مهمة وكبيرة على مستوى اقتصادات الدول؛ حيث تؤدي المشروعات الصغيرة دوراً مهماً في تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم، وتشكل نسبة كبيرة من المشروعات الصناعية والزراعية والخدمية وفي مجالات متنوعة (دهشان، 2021، 86).

ولقد أصبحت تنمية المشروعات الصغيرة من الأولويات الاقتصادية والاجتماعية التي تحرص عليها الدول المتقدمة أو النامية على حدٍ سواء؛ لما تحدثه من أثر اجتماعي واقتصادي باعتبارها أهم الركائز الأساسية لاقتصاديات الدول النامية، وتأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية مثل زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وخفض معدل البطالة وزيادة معدل التوظيف (الشربيني، 2024، 2315).

وسواء بالدول المتقدمة أو بالدول النامية ستظل المشروعات الصغيرة هي الأكثر عددًا مقارنة بعدد المشروعات المتوسطة والكبيرة، والأكثر توظيفاً للعمال والأقل تكلفة في توفير فرص العمل، كما تعد صاحبة الدور الأكبر في تلبية احتياجات السكان المحلية من السلع والخدمات بأسعار تتوافق مع قدراتهم الشرائية، والأكثر اعتماداً على الخامات الموجودة في البيئة المحلية والأكثر استخداماً للتكنولوجيا المحلية، مما يزيد من القيمة المضافة لديها، كما أنها توفر البديل المحلي لكثير من السلع المستوردة (محمود، 2020، 9).

ومن ثم، فإن هناك علاقة وثيقة بين التنمية المستدامة والمشروعات الصغيرة في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء؛ حيث تتحقق تطلعات هذا القطاع ومقومات نجاحه من خلال أداء الإدارات المحلية وفعاليتها وكفاءته ومستوى اللامركزية التي تتمتع بها هذه الإدارات؛ لاسيما فيما يتعلق بالحصول على التراخيص وبدء ممارسة النشاط أو متابعته في مختلف المجالات. ومن جانب آخر، يقوم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من الأنشطة والخدمات لصالح الإدارة المحلية وأجهزتها المختلفة من حيث توفير معظم متطلباتها من السلع والخدمات، فضلاً عن المشتريات الحكومية التي يقوم بها من خلال المناقصات التي تطرحها الإدارة المحلية وأجهزتها في مختلف المجالات التعليمية والصحية والبيئية وكذلك مشروعات

البنية الأساسية وفي مجال الصناعة والزراعة والخدمات السياحية وغيرها من الخدمات التي تسهم بدورها في التنمية المستدامة بشكل فاعل (باطويح، 2018، 6).

مشكلة الدراسة:

ولقد أصبحت المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد آليات التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية؛ حيث أن الهدف الأساسي من التنمية المستدامة التي تعمل كافة الدول على تحقيقه هو تحسين مستوى معيشة الفرد، فالتنمية المستدامة تعتمد أساسًا على نوع التنمية، وليس مداها أو حجمها، أي أن الاعتماد في الأساس على الوسائل والسبل المتبعة في تحقيق تلك التنمية، وليست مقدارها، وفي اتباع سياسة التوزيع العادل للدخل الفردي (الجابري، 2024، 34).

ومن اللافت للنظر أن ضعف مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي ناتج عن تأخر وقصور من الجهات المعنية بتشريع أنظمة وقوانين تنظم عملها، وتخلق بيئة استثمارية جاذبة، ولعل ما يبشر بالخير اعتبار رفع نسبة مساهمتها من ضمن الأهداف الاستراتيجية لوزارة التجارة والاستثمار في برنامج التحول الوطني 2020، والذي يهدف لتحقيق رؤية المملكة 2030 مما يعكس الرغبة بتفعيل دورها في دعم الاقتصاد الوطني، ومن ثم يجب التركيز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة لكونها عصب الاقتصاد ولها أهمية في خلق مجتمع منتج واقتصاد مثمر وبيئة عمل صحية (منصور، 2020، 3).

ولقد ركزت رؤية المملكة 2030 على دعم ريادة الأعمال وتعزيز مهارات الشباب والشابات؛ إدراكًا لأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد العالمي؛ حيث تؤدي دورًا حيويًا في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وتعد المملكة العربية السعودية موطنًا لنحو 20% من إجمالي هذه المشروعات في منطقة الشرق الأوسط، كما تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة نسبة تتراوح بين 88% و90% من إجمالي المشروعات العاملة في المملكة (القحطاني، 2020، 135).

وعلى الرغم من الخطوات العملية التي قامت بها حكومة المملكة العربية السعودية في دعم حاضنات الأعمال لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن سياساتها المختلفة الداعمة لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ لتسهم في التنمية المستدامة اقتصاديًا واجتماعيًا وبيئيًا لا

يزال دورها محدود؛ حيث ظل هذا القطاع يعاني من عدة مشكلات أدت الى ارتفاع عدد سجلات المشاريع الصغيرة التي تفشل وتخرج من سوق العمل فضلاً عن القيام بدورها في التنمية المستدامة؛ حيث وصلت ٥٤٨٤٦ سجلاً بنسبة ٢٠% من مجموع السجلات التجارية المسجلة في المملكة العربية السعودية (سليمان وعبدالقادر، 2020، 226).

من خلال ما سبق يتضح أنه في ظل السعي الحثيث نحو تحقيق التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية، باتت المشروعات الصغيرة أحد المحركات الأساسية للنمو، لما تتيحه من فرص اقتصادية تسهم في تنويع مصادر الدخل وزيادة معدلات التوظيف. ومع ذلك، تواجه هذه المشروعات العديد من التحديات التي قد تعيق قدرتها على تحقيق أهدافها التنموية، خاصة فيما يتعلق بمتطلبات تفعيل دورها في التنمية المستدامة، مما يستدعي التعرف على واقع دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية ومعوقات هذا الدور ومتطلبات تفعيله.

أهمية الدراسة:

إن الدراسة الحالية لها أهمية علمية وأخرى عملية يمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

1- الأهمية العلمية:

- تسهم هذه الدراسة في إثراء المعرفة النظرية من خلال إضافة دراسة علمية إلى الدراسات السابقة.
- تسهم هذه الدراسة في تقديم إطار نظري يمكن أن يكون مرجعاً للباحثين وصانعي القرار في تطوير سياسات تتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة.

2- الأهمية العملية:

- تتواءم هذه الدراسة مع ما أكدت عليه رؤية المملكة العربية السعودية 2030 من ضرورة تحقيق التنمية المستدامة.
- تقدم هذه الدراسة توصيات علمية يمكن أن تدعم الجهات الحكومية والخاصة في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية، وتفرع عن هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على الإطار المفاهيمي للمشروعات الصغيرة.
2. التعرف على الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة.
3. التعرف على العلاقة بين المشروعات الصغيرة والتنمية المستدامة طبقاً لمتغير (الجنس).
4. التعرف على العلاقة بين المشروعات الصغيرة والتنمية المستدامة طبقاً لمتغير (العمر).

تساؤلات الدراسة

تبلور التساؤل الرئيس للدراسة فيما يلي:

ما هي متطلبات تفعيل دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما الإطار المفاهيمي للمشروعات الصغيرة؟
- 2- ما الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة؟
- 3- هل يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين المشروعات الصغيرة والتنمية المستدامة من وجهة نظر عينة الدراسة؟
- 4- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة عينة الدراسة حول العلاقة بين المشروعات الصغيرة والتنمية المستدامة تُعزى للمتغيرات الشخصية المتمثلة في الجنس والعمر؟
- 5- ما هي متطلبات تعقي

فروض الدراسة:

تفترض هذه الدراسة أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشروعات الصغيرة والتنمية المستدامة ويتفرع عن هذا الفرض الفروض التالية:

- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين المشروعات الصغيرة والتنمية المستدامة من وجهة نظر عينة الدراسة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة عينة الدراسة حول العلاقة بين المشروعات الصغيرة والتنمية المستدامة تُعزى للمتغيرات الشخصية المتمثلة في الجنس والعمر.

المنطلقات النظرية للدراسة:

المشروعات الصغيرة:

يمكن تعريف المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي لا تتطلب استثمارًا كبيرًا، ويتم تنفيذها لتحقيق أهداف تجارية محددة، مثل تحسين الإنتاجية، الامتثال للمعايير البيئية، أو دعم البحث والتطوير، وتتميز هذه المشروعات بتفاوت كبير في الحجم، التعقيد، مدة التنفيذ، والتكلفة، مما يجعل من الصعب وضع تعريف موحد لها، إلا أنها تُعرف عمومًا بكونها أقل تعقيدًا وأقل تكلفة من المشروعات الكبيرة، مع تركيزها على تحسين الأداء أو تحقيق متطلبات تشغيلية محددة (Collins et al., 2017, 316)

التنمية المستدامة:

تعرف الاستدامة على أنها: العمل على تحقيق الحد الأعلى من الكفاءة الاقتصادية للنشاط الإنساني ضمن حدود ما هو متاح من الموارد المتجددة وقدرة الأنساق الحيوية الطبيعية على استيعابه مع ربطها باحتياجات الجيل الحالي وكفايتها لاحتياجات الأجيال القادمة. وتعرف التنمية على أنها: هدف شامل لعملية ديناميكية تحدث في المجتمع، وتتجلى مظاهرها في تلك السلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب مكونات المجتمع، وتعتمد هذه العملية على التحكم في حجم ونوعية الموارد المادية والبشرية المتاحة للوصول بها إلى أقصى استغلال ممكن في أقصى فترة ممكنة، وذلك بهدف تحقيق الرفاهية

الاقتصادية والاجتماعية المنشودة للغالبية العظمى من أفراد المجتمع (سليمان وعبدالقادر، 2020، 236).

التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية:

لعبت المملكة العربية السعودية دورًا بارزًا في المشاورات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة منذ انطلاقتها، وأكدت التزامها بتحقيق هذه الأهداف عند اعتمادها في سبتمبر 2015م. كما واصلت تجديد التزامها خلال مشاركتها في المحافل الإقليمية والدولية المختلفة، وقد انعكس هذا الالتزام في مجموعة من الخطوات العملية.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة والاطار النظري

الدراسات السابقة

سوف يتم عرض الدراسات السابقة وفق ترتيبها الزمني من الأقدم إلى الأحدث وذلك على النحو التالي:

- **دراسة حجازي (2016):** هدفت الدراسة إلى الكشف عن متطلبات تطوير المشروعات الصغيرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال استراتيجية المسح الاجتماعي بالعينة من أصحاب المشروعات الصغيرة بمحافظة الدقهلية، واستخدمت الدراسة الاستبانة كأداة بحثية تم تطبيقها على أصحاب المشروعات الصغيرة بمحافظة الدقهلية، وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية: جمع معلومات كافية قبل البدء في تنفيذ المشروعات الصغيرة، تحديد الاحتياجات المختلفة لأصحاب المشروعات لإقامة المشروعات الصغيرة لهم، توفير المعلومات عن الجهات الرسمية المعنية بتنفيذ المشروعات، تبادل الخطط والبرامج والخبرات اللازمة لإقامة المشروعات الصغيرة، إيجاد قنوات اتصال بين منظمات المجتمع المختلفة وأصحاب المشروعات الصغيرة، الاستفادة من المعارف والخبرات السابقة واستخدامها لصالح أصحاب المشروعات الصغيرة، مراعاة المرونة وتسهيل الإجراءات اللازمة لإقامة المشروعات الصغيرة بما لا يخالف القانون.

- **دراسة قاسم (2020):** هدفت الدراسة إلى التعرف على دور حاضنات الأعمال من خلال احتضان وتشجيع وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة وتقديم خدمات فنية وإدارية واستشارية لأصحاب هذه المشاريع ومساهمتها في إطلاقها إلى السوق المحلي والأثر الذي يمكن أن تحدثه في تحقيق التنمية المستدامة. وتوصلت الدراسة إلى أن حاضنات الأعمال تتبنى الأفكار الجديدة لإيجاد مشروعات إبداعية جديدة أو المساعدة في توسعة مشروعات قائمة وتوفير الدعم والتمويل والخدمات الإرشادية والتسهيلات المتاحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- **دراسة القحطاني (2020):** هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة وفق رؤية المملكة 2030م من خلال التعرف على دور هذه المشروعات في التنمية المستدامة وأثرها في ذلك، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي

التحليلي، وتكونت عينة للدراسة من (150) من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمحافظة القويسية، وتم استخدام الاستبانة كأداة بحثية. وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة الموافقة الكلية (80,8%) لعبارات محور "دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التنمية المستدامة" والتي كانت أبرزها مساهمتها في تطوير المنتجات وظهور خدمات جديدة بالأسواق مما يزود المجتمع بمنتجات إبداعية جديدة. وبلغت نسبة الموافقة الكلية (73,4%) لعبارات محور "دور الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وبرنامج التحول الوطني في التنمية المستدامة" والتي كانت أبرز عباراتها منح الهيئة الحوافز التشجيعية لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبلغت نسبة الموافقة الكلية (77,2%) لعبارات محور "رؤية 2030 ودورها في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية" والتي كانت أبرز عباراتها توفر رؤية 2030 فرص عمل كثيرة للشباب في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- **دراسة (Adeola et al. (2020):** سعت هذه الدراسة إلى الإجابة على السؤال: هل يمكن لعوامل النجاح الحاسمة للمشروعات الصغيرة في الأسواق الناشئة أن تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) للأمم المتحدة؟ وركزت الدراسة بشكل خاص على استكشاف العوامل الأساسية التي تساهم في نجاح المشروعات الصغيرة وتعزز تحقيق أهداف التنمية المستدامة في السوق الناشئة في نيجيريا، وقد تم تصميم الدراسة كدراسة استقصائية لاختبار نموذج لوسير (Lussier) للتنبؤ بالنجاح والفشل في المشروعات الصغيرة في نيجيريا، واستخدمت المنهجية نموذج الانحدار اللوجستي لفهم وتوقع العوامل التي تؤدي إلى النجاح أو الفشل، استناداً إلى بيانات 201 مشروع صغير في نيجيريا، وأكدت النتائج صحة نموذج لوسير في نيجيريا؛ حيث تمكن النموذج من التنبؤ بنجاح أو فشل 84,4% من المشروعات الصغيرة بدقة، وأظهرت التحليلات أن أهم العوامل التي تؤثر على نجاح أو فشل المشروعات الصغيرة تشمل: بدء المشروع برأس مال كافٍ، الاحتفاظ بسجلات مالية قوية والتحكم في النفقات، الاستفادة من الاستشارات المهنية، اختيار توقيت مناسب للمنتج أو الخدمة، امتلاك مؤسسي المشروع لأبناء يعملون في مجال الأعمال.

- **دراسة (Barakat (2021):** هدفت إلى دراسة مدى تبني المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر لأهداف التنمية المستدامة، وكيف تؤثر ثقافتها، وخصائصها، وهيكلها، وقدراتها على دمج الاستدامة في ممارساتها التجارية، وشملت الدراسة عينة مكونة من 263

استبيانًا صالحًا تمثل مشروعات صغيرة ومتوسطة من أحجام مختلفة، وأعمار متنوعة، وقطاعات متعددة، ومناطق جغرافية مختلفة، وقد تم تحليل البيانات باستخدام تحليل وصفي وإحصائي عبر استبيان منظم. وأظهرت النتائج أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر لديها موقف إيجابي تجاه الاستدامة، وعلى الرغم من هذا التوجه الإيجابي، إلا أن تنفيذ هذه الممارسات لا يزال في مستوى متوسط، مما يشير إلى وجود مجال واسع للتحسين. وعند تحليل ممارسات الاستدامة بشكل أكثر تفصيلاً، تبين أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر تركز في الاستدامة الاقتصادية على الأنشطة التي تعزز الربحية، لكنها لا تعطي الاهتمام الكافي لعلاقات العمل. أما في الاستدامة الاجتماعية، فتركز المشروعات على تحسين صورتها الاجتماعية باعتبارها أداة لتحقيق منفعة تجارية مباشرة، لكنها لا تهتم كثيرًا بتطوير هيكل إداري قوي للموارد البشرية. أما من حيث الاستدامة البيئية، فهناك اهتمام متزايد بها، لكن مستوى التنفيذ لا يزال منخفضاً مقارنة بالمجالات الأخرى. وتشير هذه النتائج إلى ضرورة بناء قدرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال الحوكمة الرشيدة لضمان حماية حقوق أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين، مما يعزز دورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- **دراسة (Korneeva et al. (2021):** أصبحت التنمية المستدامة قضية بالغة الأهمية في القرن الحادي والعشرين، خاصة في ظل التحديات العالمية مثل الاحتباس الحراري والتغير المناخي وغيرها من القضايا الملحة، ومن أجل الحد من هذه المشكلات ومنع الكوارث المستقبلية، يجب على جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المشاركة في معالجتها، ومن ثم تتناول هذه الدراسة دور المشروعات الصغيرة في هذه الجهود، ومساهمتها في تعزيز التنمية المستدامة من خلال أنشطتها، وزيادة الوعي العام والاجتماعي، وتحملها للمسؤولية. كما تسلط الضوء على كيفية تمكن المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أن تصبح قوة مؤثرة في مواجهة تغير المناخ وتعزيز التفكير الأخضر ونشر الوعي بالاستدامة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمشروعات، مما يسهم بشكل كبير في دعم أهداف التنمية المستدامة وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

- **دراسة الجابري (2024):** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع المشروعات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، والتعرف على الدور التنموي للمشروعات والصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة للدولة، وكذلك التعرف على أهداف التنمية

المستدامة في المملكة العربية السعودية وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام استمارة استبيان كأداة لجمع البيانات تم تطبيقها على عينة من العاملين بالشركات الصغيرة والمتوسطة في المدينة المنورة بلغ عددهم (70) من الذكور و (30) من الإناث، وقد توصلت الدراسة إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تساهم في خلق فرص عمل جديدة وتحد من البطالة وتزيد من دخل الفرد. وبناءً على ذلك أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بفئة الشباب وتدريبهم وتشجيعهم على العمل الحر بما يعود عليهم بالنفع، وتقديم الدعم الاستشاري لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

1- أوجه التشابه

- تتفق هذه الدراسة مع كافة الدراسات السابقة في التركيز على المشروعات الصغيرة والتنمية المستدامة.
- تتفق هذه الدراسة مع دراسة القحطاني (2020) و (Barakat 2021) والجابري (2024) في استخدام المنهج الوصفي.
- تتفق هذه الدراسة مع دراسة حجازي (2016) والقحطاني (2020) و (Barakat 2021) والجابري (2024) في استخدام الاستبانة كأداة بحثية.
- تتفق هذه الدراسة مع دراستي القحطاني (2020) والجابري (2024) في التطبيق في المملكة العربية السعودية.

2- أوجه الاختلاف

- تختلف هذه الدراسة مع كافة الدراسات السابقة من حيث الهدف الذي تسعة إلى تحقيقه كل دراسة.
- تختلف هذه الدراسة عن دراسة حجازي (2016) ودراسة قاسم (2020) و Adeola et al. (2020) ودراسة Barakat (2021) ودراسة Korneeva et al. (2021) من حيث بيئة التطبيق.

3- أوجه الاستفادة

- تم الاستفادة من الدراسات السابقة في صياغة مشكلة الدراسة وأسئلتها وفروضها.
- يمكن الاستفادة من هذه الدراسات في بناء الإطار النظري للدراسة وتفسير نتائجها.

الإطار النظري

سيتم عرض الإطار النظري على مبحثين، يتمثل المبحث الأول في التعريف بماهية المشروعات الصغيرة، والمبحث الثاني في ماهية التنمية المستدامة كما يلي:

المبحث الأول.. المشروعات الصغيرة

تعد المشروعات الصغيرة أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في مختلف البلدان، إذ تسهم في خلق فرص العمل، وتعزيز الابتكار، وتحقيق التكامل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة. كما تلعب دورًا جوهريًا في دعم الاقتصاد الوطني من خلال تنشيط الإنتاج المحلي، وتقليل الاعتماد على الاستيراد، ورفع مستوى التنافسية.

وتتبع أهمية المشروعات الصغيرة من قدرتها على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية، ومرونتها في مواجهة التحديات التي قد تعوق المشروعات الكبيرة. كما أنها توفر بيئة مناسبة لريادة الأعمال، حيث تتيح للأفراد فرصة تحويل أفكارهم إلى مشروعات ناجحة، مما يسهم في تعزيز ثقافة العمل الحر وتنويع مصادر الدخل، وبالرغم من ذلك إلا أن المشروعات الصغيرة تواجه العديد من التحديات، مثل محدودية التمويل، وصعوبة الوصول إلى الأسواق، وغياب الدعم الفني والإداري، مما يجعل من الضروري توفير بيئة داعمة تشمل سياسات تحفيزية، وبرامج تدريبية، وآليات تمويل مرنة تساهم في استدامة هذه المشروعات ونموها.

في هذا المبحث، سيتم تناول مفهوم المشروعات الصغيرة، وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية، والتحديات التي تواجهها، إضافة إلى استعراض أفضل الممارسات والاستراتيجيات التي تساهم في دعمها وتطويرها. (احمد 2015)

مفهوم المشروعات الصغيرة:

تتنوع تعريفات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأدبيات الاقتصادية، حيث تختلف هذه التعريفات من دولة إلى أخرى نظرًا لعدم وجود تعريف موحد وشامل لها. ويرجع ذلك إلى تعدد العوامل المؤثرة في تحديد مفهوم المشروع الصغير، مثل نوع النشاط، والحد الأدنى لعدد العاملين، وآلية توزيع المنتجات، وهيكل الإدارة والتنظيم، وحجم رأس المال. ومع ذلك، تتفق

معظم التعريفات على أن المشروع الصغير هو منشأة يمتلكها فرد أو مجموعة محدودة من الأشخاص، وتكون استثماراته محدودة، كما أن رأس المال المستثمر في الأصول الثابتة مثل الأراضي والمباني والمعدات يكون منخفضاً نسبياً، وغالباً ما تعتمد هذه المشروعات على تقنيات غير متقدمة بسبب قلة الموارد المالية المتاحة لها. (Richard's 2019)

يمكن تعريف المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي لا تتطلب استثماراً كبيراً، ويتم تنفيذها لتحقيق أهداف تجارية محددة، مثل تحسين الإنتاجية، الامتثال للمعايير البيئية، أو دعم البحث والتطوير، وتتميز هذه المشروعات بتفاوت كبير في الحجم، التعقيد، مدة التنفيذ، والتكلفة، مما يجعل من الصعب وضع تعريف موحد لها، إلا أنها تُعرّف عموماً بكونها أقل تعقيداً وأقل تكلفة من المشروعات الكبيرة، مع تركيزها على تحسين الأداء أو تحقيق متطلبات تشغيلية محددة (Collins et al., 2017, 316).

ومن أهم التعريفات التي تم ذكرها لتخص المشروعات الصغيرة تعريف اللجنة الأوروبية الذي ميز بين المؤسسات متناهية الصغر، والمؤسسات الصغيرة، والمؤسسات المتوسطة بناءً على عدد العاملين فيها، حيث تضم المؤسسات متناهية الصغر ما بين 1 إلى 10 عمال، بينما تصنف المؤسسات الصغيرة على أنها تلك التي يتراوح عدد العاملين فيها بين 10 و49 عاملاً. أما المؤسسات المتوسطة، فتشمل المنشآت التي يعمل بها ما بين 50 و250 عاملاً (سليمان، 2016).

بالإضافة إلى تعريف منظمة العمل الدولية ILO الذي أشار إلى أن المشروعات الصغيرة هي تلك المشروعات التي يتمثل عدد العاملين فيها في حدود 50 عاملاً، ولا يزيد رأس المال الخاص بها عن 100 ألف دولار. (المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية 2021)

بالإضافة إلى تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO التي أشارت لهذه المشروعات على أنها المشروعات التي يديرها المالك ويتكفل بكافة أبعادها، ويتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10-50 عاملاً. (المللي 2015)

ويمكن القول أن المشروعات الصغيرة هي منشآت اقتصادية تتميز بملكية فردية، حيث يتولى المالك الإدارة والعمليات الفنية بنفسه، مما يمنحها طابعاً أسرياً. وتتميز بانخفاض رأس المال اللازم لإنشائها، والاعتماد على الموارد المحلية المتاحة، كما تتسم بعدم الرسمية، ومرونتها في

تلبية احتياجات المستهلكين المتنوعة، لكنها تقتصر إلى هيكل إداري متكامل نظرًا لاعتمادها على إدارة فردية (المقابلة، 2011).

فالمشروعات الصغيرة هي أنشطة اقتصادية تعتمد على استثمارات محدودة وتمتاز بقدرتها على الاستفادة من المواد الخام المحلية، مما يقلل من تكاليف الإنتاج. كما يغلب عليها الطابع غير الرسمي بسبب صغر حجمها وقلة عدد العاملين فيها، إضافةً إلى أنها تمتاز بالمرونة في تلبية احتياجات المستهلكين المختلفة، لكنها غالبًا ما تعاني من غياب الهيكل الإداري المنظم، حيث تدار من قبل شخص واحد مسؤول عن الجوانب الإدارية والمالية والفنية (طشوشى، 2012).

خصائص المشروعات الصغيرة:

تتمتع المشروعات الصغيرة بخصائص فريدة تمنحها قدرة استثنائية على التكيف مع الظروف الاقتصادية لمختلف الدول، سواء كانت نامية أو متقدمة، بغض النظر عن تباين هياكلها الاقتصادية وأوضاعها الاجتماعية، (الجميل وآخرون، 2023، 49)، حيث تتميز المشروعات الصغيرة بطابعها الفردي، حيث يتولى مالکها مسؤولية إدارتها والإشراف على عملياتها الإدارية والفنية، مما يمنحها طابعًا أسريًا في كثير من الأحيان. كما أن تأسيسها لا يتطلب رأس مال كبير، حيث يعتمد المستثمرون في هذا النوع من المشروعات على مدخرات محدودة، مما يجعلها خيارًا مناسبًا للأفراد الذين يسعون إلى بدء أنشطة اقتصادية خاصة بهم بإمكانات مادية محدودة.

وتعتمد هذه المشروعات بشكل أساسي على الموارد المحلية المتاحة، مما يساعد في تقليل تكاليف الإنتاج والحد من الحاجة إلى الاستيراد. كما يغلب عليها الطابع غير الرسمي، نظرًا لصغر حجمها وقلة عدد العاملين فيها، إلى جانب بساطة هيكلها التنظيمي، حيث تكون العلاقات بين الموظفين وثيقة بحكم طبيعة العمل فيها. وعلى الرغم من ذلك، تقتصر هذه المشروعات غالبًا إلى هيكل إداري متكامل، حيث تدار من قبل شخص واحد يتولى مختلف الجوانب المالية والإدارية والفنية.

وتتمتع المشروعات الصغيرة بمرونة كبيرة في تلبية احتياجات المستهلكين المتنوعة، سواء على مستوى السلع أو الخدمات، مما يجعلها قادرة على الاستجابة السريعة لتغيرات السوق. كما تمتلك قدرة على الانتشار في مختلف المناطق، بما في ذلك القرى والمدن الصغيرة، مما يساهم في تحقيق التنمية المحلية، على عكس المشروعات الكبيرة التي تتركز غالبًا في المراكز الحضرية الكبرى. (عبد السلام 2021)

ويمكن تلخيص هذه الخصائص فيما يلي

- 1- تتميز بمرونتها العالية في تلبية احتياجات السوق؛ حيث تركز على إنتاج سلع وخدمات تتماشى مع التغيرات الاقتصادية دون الدخول في منافسة مباشرة مع المشروعات الكبرى.
- 2- تمتلك قدرة كبيرة على توظيف أعداد كبيرة من العمالة، بما في ذلك العمالة غير الماهرة، مما يساهم في توفير فرص عمل بتكاليف أقل مقارنة بالمؤسسات الضخمة.
- 3- يسهل تنفيذها في القرى والمناطق الريفية القريبة من مصادر المواد الخام، ما يجعلها وسيلة فعالة لدعم تنمية هذه المناطق، خاصة أنها لا تتطلب استثمارات ضخمة ولديها قدرة على التكيف مع الموارد المحلية المتاحة.
- 4- تتميز بانخفاض حاجتها إلى رأس المال، مما يجعل تأسيسها أكثر سهولة، إذ غالبًا ما تكون مشاريع فردية أو عائلية، مما يزيد من كفاءتها في استخدام الموارد المالية.
- 5- تنتشر هذه المشروعات جغرافيًا على نطاق واسع، مما يمنحها ميزة الاستفادة من المواد الخام المحلية، تقليل تكاليف النقل، والحد من الهجرة من الأرياف إلى المدن.
- 6- تؤدي دورًا مهمًا في تمكين المرأة، إذ توفر فرص عمل واسعة للنساء، كما أنها تتماشى مع طبيعة عملهن ومتطلباتهن المهنية.

أهمية المشروعات الصغيرة:

تحظى الصناعات الصغيرة والمتوسطة باهتمام متزايد على مستوى العالم، إلا أن دوافع هذا الاهتمام تختلف بين الدول المتقدمة والنامية. ففي الدول المتقدمة، يُنظر إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها حجر الأساس للصناعات الكبرى، لما تتمتع به من روابط قوية، سواء أمامية أو خلفية، مع المؤسسات الكبرى. أما في الدول النامية، فقد جاء الاهتمام بهذه

المشروعات في إطار إصلاحات اقتصادية تهدف إلى تقليص دور الدولة في الاستثمار، خاصة مع تراجع قدرتها على إنشاء مؤسسات ضخمة، مما أدى إلى تفاقم الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وصعوبة تلبية الطلب المتزايد على الوظائف في سوق العمل. إلى جانب ذلك، تؤدي المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورًا حيويًا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ حيث تساهم في الناتج المحلي الإجمالي، وتعزز القدرة على التصدير والابتكار، فضلًا عن قدرتها على خلق فرص عمل واسعة. ولهذا، شهدت هذه المشروعات اهتمامًا متزايدًا من قبل كل من الدول المتقدمة والنامية، مما ساهم في توسعها وانتشارها بشكل ملحوظ. (دهشان، 2021، 107).

وتعد المشروعات الصغيرة من الركائز الأساسية للاقتصاد العالمي، حيث تسهم في دعم النمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، وتعزيز الابتكار والاستدامة. فهي توفر بيئة مرنة للأعمال، مما يمكنها من الاستجابة السريعة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. ويكمن دورها الحيوي في عدة جوانب أساسية نستعرضها فيما يلي:

1. دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز النمو الاقتصادي

تلعب المشروعات الصغيرة دورًا رئيسيًا في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاج المحلي وتعزيز التنوع الاقتصادي. فهي توفر قيمة مضافة للناتج المحلي الإجمالي عبر تحسين سلاسل الإنتاج والتوزيع، كما تساعد في الحد من الاعتماد على القطاعات التقليدية مثل النفط أو الصناعات الثقيلة، مما يساهم في تحقيق اقتصاد متنوع ومستدام. بالإضافة إلى ذلك، تعمل هذه المشروعات على تشجيع المنافسة في الأسواق، مما يؤدي إلى تحسين جودة المنتجات والخدمات وتقليل الأسعار لصالح المستهلكين.

2. توفير فرص العمل والحد من البطالة

تعد المشروعات الصغيرة من أهم محركات توليد فرص العمل، حيث تستوعب أعدادًا كبيرة من القوى العاملة، خاصة في البلدان النامية التي تعاني من معدلات بطالة مرتفعة. فهي توفر فرصًا لذوي المهارات المختلفة، سواء كانوا من العمالة الماهرة أو غير الماهرة، مما يساهم في تحسين مستويات الدخل وتوفير حياة كريمة للأفراد. كما أنها تشجع ريادة الأعمال، حيث تتيح الفرصة للأفراد لبدء مشاريعهم الخاصة بدلاً من الاعتماد على الوظائف التقليدية، مما يعزز من ثقافة العمل الحر والاستقلالية الاقتصادية.

3. دعم الابتكار والتطوير التكنولوجي

تلعب المشروعات الصغيرة دورًا مهمًا في الابتكار والتطوير التكنولوجي، حيث تتميز بالقدرة على تبني أفكار جديدة بسرعة ومرونة، دون التعقيدات البيروقراطية التي تواجهها المؤسسات الكبرى. فهي توفر بيئة مناسبة لتجربة حلول مبتكرة في مجالات متعددة مثل التكنولوجيا، والصناعة، والخدمات، مما يساهم في تحسين كفاءة الإنتاج وخلق منتجات وخدمات جديدة تلبي احتياجات الأسواق المتغيرة. كما أنها تشجع على البحث والتطوير، حيث تستثمر بعض المشروعات الصغيرة في تطوير تقنيات جديدة تساعد في زيادة الإنتاجية وخفض التكاليف. (ناصر 2011)

4. تعزيز التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية

تساهم المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال دعم الاقتصاد الأخضر وتقليل الآثار البيئية السلبية. فهي تشجع على استخدام الموارد الطبيعية بكفاءة، وإعادة التدوير، وتطوير منتجات صديقة للبيئة، مما يساهم في الحد من التلوث والتغير المناخي. بالإضافة إلى ذلك، تلعب هذه المشروعات دورًا في تمكين المجتمعات المحلية من خلال تقديم فرص اقتصادية للفئات المهمشة، مثل النساء والشباب، مما يعزز من العدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي.

5. تحفيز النمو في المناطق الريفية والنائية

تلعب المشروعات الصغيرة دورًا بارزًا في تنمية المناطق الريفية والنائية، حيث توفر فرص عمل للسكان المحليين، مما يقلل من الهجرة إلى المدن الكبرى ويحد من الضغط على البنية التحتية الحضرية. كما أنها تساهم في تحسين مستوى المعيشة في هذه المناطق من خلال توفير منتجات وخدمات أساسية، مثل الأغذية، والرعاية الصحية، والتعليم، مما يساهم في تقليل الفجوة بين الريف والحضر.

6. تعزيز التكامل مع المشروعات الكبيرة

على الرغم من صغر حجمها، فإن المشروعات الصغيرة تشكل جزءًا مهمًا من سلاسل التوريد للمؤسسات الكبرى، حيث توفر لها المواد الخام والمكونات والخدمات المساندة. هذا التكامل بين

المشروعات الصغيرة والكبيرة يعزز من كفاءة الاقتصاد ويخلق بيئة أعمال أكثر تنافسية واستدامة. كما أن دعم هذه المشروعات يساعد في خلق بيئة اقتصادية متكاملة تدعم نمو الشركات الكبرى عبر تقليل التكاليف وزيادة كفاءة الإنتاج. (الناصر 2011)

إيجابيات وسلبيات المشروعات الصغيرة:

تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعدد من الخصائص الفريدة التي تجعلها مختلفة عن غيرها من المشروعات، حيث تمتاز بمرونة الإدارة وصغر حجم رأس المال والاعتماد على الموارد المحلية، مما يسهم في خفض تكاليف الإنتاج. ومن أبرز سماتها أن المالك غالبًا ما يكون هو المدير المباشر، حيث يتولى الإشراف على الجوانب الإدارية والفنية والمالية بنفسه نظرًا لعدم وجود هيكل إداري معقد. ورغم ما توفره هذه المشروعات من فرص اقتصادية وتنموية، إلا أنها تحمل في طياتها إيجابيات وسلبيات تميزها عن المشروعات الكبيرة، مما يجعل من الضروري دراسة تأثيرها من مختلف الجوانب (نعمان 2016) كما يلي:

أولاً.. إيجابيات المشروعات الصغيرة

تُعتبر المشروعات الصغيرة من الركائز الأساسية في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث توفر فرصًا واسعة للنمو والتطور سواء على المستوى الفردي أو المجتمعي. وتتمتع هذه المشروعات بعدد من الإيجابيات التي تجعلها محركًا رئيسيًا للنشاط الاقتصادي، ومن أبرز هذه الإيجابيات ما يلي:

1. توفير فرص عمل وتقليل البطالة

تُعد المشروعات الصغيرة من أهم الوسائل الفعالة لمكافحة البطالة، حيث توفر فرص عمل لشرائح واسعة من المجتمع، وخاصة الشباب والخريجين الذين يعانون من صعوبة الاندماج في سوق العمل التقليدي. وتكمن أهميتها في قدرتها على استيعاب العمالة غير المؤهلة أو منخفضة المهارات، مما يساعد في إدماجهم اقتصاديًا وتزويدهم بالخبرات اللازمة لتحسين أوضاعهم المعيشية. إضافةً إلى ذلك، فإن هذه المشروعات غالبًا ما تكون الخيار الأول للأفراد الذين فقدوا وظائفهم في القطاعات الرسمية، مما يمنحهم فرصة جديدة للعمل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

علاوة على ذلك، تساهم المشروعات الصغيرة في تشغيل الفئات الأكثر تأثرًا بتحديات سوق العمل، مثل النساء وذوي الاحتياجات الخاصة وسكان المناطق الريفية، حيث توفر لهم فرص عمل محلية تتناسب مع مؤهلاتهم وقدراتهم. كما أن هذه المشروعات تلعب دورًا محوريًا في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة، نظرًا لقدرتها على التوسع التدريجي واستيعاب المزيد من العمالة، مما يسهم في تقليل معدلات البطالة على المدى الطويل وتعزيز الاستقرار الاجتماعي. (النسور 2015)

2. دعم الابتكار وريادة الأعمال

تُعد المشروعات الصغيرة بيئة مثالية لدعم الإبداع والابتكار، حيث تمنح رواد الأعمال الفرصة لتجربة أفكار جديدة وتحويلها إلى منتجات وخدمات تنافسية تلبي احتياجات السوق. نظرًا لمرونتها، تستطيع هذه المشروعات تبني أحدث التقنيات والأساليب الإدارية بسرعة، مما يجعلها أكثر قدرة على التطوير المستمر. كما أن رواد الأعمال في المشروعات الصغيرة يتمتعون بحرية اتخاذ القرارات، مما يتيح لهم استكشاف أفكار مبتكرة دون قيود البيروقراطية التي تواجهها الشركات الكبرى.

علاوة على ذلك، تُسهم هذه المشروعات في تنويع الاقتصاد من خلال تقديم منتجات وخدمات غير تقليدية، مما يعزز من فرص التنافسية ويخلق أسواقًا جديدة. كما أن دعم الابتكار في المشروعات الصغيرة يعزز من قدرتها على مواجهة الأزمات الاقتصادية، حيث يمكنها بسهولة إعادة هيكلة أعمالها وتقديم حلول بديلة تناسب متغيرات السوق. وبالتالي، فإن المشروعات الصغيرة لا تقتصر فقط على كونها مصدرًا للتوظيف، بل تعد محركًا رئيسيًا للنمو والابتكار المستدام. (منصور وعمر 2018)

3. تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المحلية

تُسهم المشروعات الصغيرة في دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاجية واستغلال الموارد المحلية بكفاءة. إذ تعمل هذه المشروعات على تحسين مستوى الدخل للأفراد، مما ينعكس بشكل إيجابي على القدرة الشرائية ويساهم في تنشيط الأسواق المحلية. كما أنها تعزز من حركة رؤوس الأموال داخل الاقتصاد الوطني، حيث يتم إعادة استثمار الأرباح في مشروعات جديدة أو توسعة الأعمال القائمة، مما يخلق دورة اقتصادية نشطة ومستدامة.

فضلاً عن ذلك، تلعب المشروعات الصغيرة دوراً حيوياً في تنمية المناطق النائية والريفية، حيث تُوفر فرص عمل لسكان هذه المناطق، مما يحد من الهجرة إلى المدن الكبرى بحثاً عن فرص عمل. كما أن انتشار هذه المشروعات في مختلف المناطق يساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، من خلال تحسين مستوى المعيشة وتعزيز الاستقرار المجتمعي. وبالتالي، فإن المشروعات الصغيرة ليست مجرد أدوات اقتصادية، بل تعد وسائل فعالة لتحقيق التنمية المحلية وتحسين جودة الحياة في المجتمعات المختلفة. (العوض وأبو كركي 2017)

4. مرونة التشغيل وسرعة التكيف مع التغيرات

تتمتع المشروعات الصغيرة بمرونة عالية تمكنها من التكيف السريع مع التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية، مما يمنحها ميزة تنافسية مقارنةً بالمشروعات الكبيرة التي تحتاج إلى فترات أطول لإجراء التعديلات والتكيف مع الظروف الجديدة. فهذه المشروعات قادرة على تغيير استراتيجياتها بسرعة وفقاً لمتطلبات السوق، سواء من خلال تعديل خطوط الإنتاج، أو تبني استراتيجيات تسويقية جديدة، أو حتى تغيير نماذج العمل بالكامل لمواكبة المستجدات.

إضافة إلى ذلك، فإن بساطة الهيكل الإداري في المشروعات الصغيرة يجعل عملية اتخاذ القرارات أكثر سهولة وفعالية، حيث لا تحتاج إلى موافقات طويلة أو إجراءات بيروقراطية معقدة كما هو الحال في الشركات الكبيرة. وهذه المرونة تساعد المشروعات الصغيرة على تجاوز الأزمات الاقتصادية والتقلبات السوقية بفاعلية، مما يمكنها من الاستمرار والنمو في بيئات عمل متغيرة وغير مستقرة.

5. تنشيط القطاع الصناعي وتعزيز التكامل مع المشروعات الكبيرة

تلعب المشروعات الصغيرة دوراً محورياً في تنشيط القطاع الصناعي من خلال تقديم منتجات وخدمات تدعم الصناعات الكبرى، سواء كموردين للمواد الخام أو كمزودين للخدمات التكميلية. فهي تعمل كحلقة وصل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، مما يساعد على خلق منظومة إنتاج متكاملة تضمن استمرارية النمو الصناعي. على سبيل المثال، تعتمد العديد من الشركات الكبرى على المشروعات الصغيرة لتوفير قطع الغيار أو الخدمات اللوجستية أو حتى عمليات التسويق والتوزيع.

علاوة على ذلك، يساهم التكامل بين المشروعات الصغيرة والكبيرة في تحسين كفاءة الإنتاج وتقليل التكاليف، حيث تستفيد الشركات الكبرى من الابتكارات والتقنيات التي طورها المشروعات الصغيرة، مما يعزز من تنافسية الصناعة الوطنية. كما أن دعم المشروعات الصغيرة يساعد على تنويع المنتجات في السوق، مما يخلق بيئة اقتصادية أكثر ديناميكية ويدفع عجلة النمو الصناعي بشكل مستدام. (حجازي 2016)

6. تنويع مصادر الدخل والاستثمار

تتيح المشروعات الصغيرة للأفراد فرصًا متعددة لتنويع مصادر دخلهم بدلاً من الاعتماد على الوظائف التقليدية، مما يساهم في تحقيق الاستقرار المالي للأسر والمجتمعات. فمن خلال تأسيس مشاريع صغيرة، يمكن للأفراد تحقيق أرباح إضافية تعزز من مستوى معيشتهم، كما يمكنهم التوسع في أعمالهم مع مرور الوقت، مما يزيد من فرص نجاحهم المالي.

إلى جانب ذلك، تعتبر المشروعات الصغيرة وسيلة فعالة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، حيث إنها أقل تكلفة من المشروعات الكبرى وتحقق عوائد سريعة. كما أن انتشار هذه المشروعات يساعد على توزيع الثروة بشكل أكثر عدالة، مما يقلل من الفجوة الاقتصادية بين مختلف فئات المجتمع، ويعزز من تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة.

7. دعم المرأة وتمكين الفئات المهمشة

تلعب المشروعات الصغيرة دورًا رئيسيًا في دعم المرأة وتمكينها اقتصاديًا، حيث توفر لها فرصًا للعمل الحر وإدارة أعمالها الخاصة، مما يساعدها على تحقيق الاستقلال المالي والمشاركة الفعالة في التنمية الاقتصادية. كما أن العديد من النساء يعتمدن على المشروعات الصغيرة كوسيلة لتحسين مستوى معيشتهم، خاصة في المجتمعات التي تواجه تحديات اجتماعية تحول دون مشاركتهن في سوق العمل التقليدي.

فضلاً عن ذلك، تتيح المشروعات الصغيرة فرصًا لدمج الفئات المهمشة في النشاط الاقتصادي، مثل ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن وسكان المناطق النائية، حيث توفر لهم فرص عمل تتناسب مع إمكانياتهم وقدراتهم. وهذا يساهم في خلق بيئة اقتصادية أكثر شمولاً، تدعم تكافؤ الفرص وتعزز من التماسك الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع. (وبوكفة 2014)

ثانياً.. سلبيات المشروعات الصغيرة

تعاني المشروعات الصغيرة من ضعف قدرتها الذاتية على النمو والتوسع، بالإضافة إلى غياب القناعة بأهميتها وضرورتها. كما تواجه تحديات تسويقية نتيجة ارتفاع تكاليف التسويق، إلى جانب افتقارها إلى هيكل إداري متكامل؛ حيث تُدار غالباً من قبل شخص واحد يتحمل المسؤوليات الإدارية والمالية والفنية. وعلى الرغم من قدرتها على الاستمرار لفترات طويلة دون تحقيق أرباح كبيرة، إلا أنها غالباً ما تصطدم بأزمات مالية حرجة تتطلب حلولاً فورية، مما يجعل التدفقات النقدية المباشرة أكثر أهمية لهذه المشروعات مقارنة بحجم الأرباح أو عوائد الاستثمار. كما أن ضعف الوعي لدى العديد من أصحاب هذه المشروعات بمفهوم التأمينات الاجتماعية وأهميتها في استقرار العمالة، يدفعهم إلى التهرب من تسديد مستحقات التأمينات عن العاملين لديهم، مما ينعكس سلباً على بيئة العمل واستقرار الموظفين (قاسم، 2020).

ويمكن تلخيص هذه السلبيات في النقاط الآتية:

1. ضعف القدرة على النمو والتوسع

تعاني المشروعات الصغيرة من صعوبة كبيرة في تحقيق التوسع والنمو مقارنة بالمشروعات الكبيرة، وذلك بسبب محدودية رأس المال والموارد المتاحة. فغالباً ما تبدأ هذه المشروعات بتمويل شخصي محدود أو قروض صغيرة، مما يجعلها غير قادرة على التوسع في عمليات الإنتاج أو الاستثمار في التقنيات الحديثة. كما أن قلة الخبرة الإدارية والتخطيط الاستراتيجي لدى أصحابها يُضعف من قدرتها على تحقيق نمو مستدام.

علاوةً على ذلك، فإن ضعف القدرة على التوسع يُقلل من قدرة هذه المشروعات على المنافسة في الأسواق الكبيرة، حيث تجد صعوبة في مجاراة الشركات الكبرى التي تمتلك موارد مالية وبشرية ضخمة. فحتى إذا نجحت هذه المشروعات في تحقيق نجاح أولي، فإنها غالباً ما تجد نفسها محصورة في نطاق جغرافي أو سوقي محدود، مما يُقلل من فرص نموها وتحقيق أرباح طويلة الأجل.

2. غياب القناعة المجتمعية بأهمية المشروعات الصغيرة

على الرغم من الدور المحوري الذي تلعبه المشروعات الصغيرة في توفير فرص العمل وتعزيز التنمية المحلية، إلا أنها تعاني من نقص في الاعتراف المجتمعي بأهميتها، خاصة في بعض البيئات التي تفضل الوظائف الحكومية أو الشركات الكبرى. فالكثير من أصحاب رأس المال والمستهلكين لا يرون في المشروعات الصغيرة خيارًا استثماريًا جادًا، مما يجعل الحصول على التمويل أو الدعم اللازم أمرًا صعبًا.

كما أن غياب القناعة المجتمعية بأهمية هذه المشروعات ينعكس سلبيًا على بيئة العمل، حيث يُنظر إلى الوظائف داخل هذه المشروعات على أنها مؤقتة أو غير مستقرة، مما يؤدي إلى صعوبة الاحتفاظ بالعمالة الماهرة وجذب الكفاءات للعمل بها. وهذا يُفاقم من مشكلة الدوران الوظيفي ويؤدي إلى تراجع جودة الخدمات أو المنتجات التي تقدمها هذه المشروعات. (البرادعي 2016)

3. التحديات التسويقية وارتفاع تكاليف التسويق

يُعد التسويق أحد أكبر التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة، حيث إن ضعف الميزانية المخصصة للتسويق يجعل من الصعب الترويج للمنتجات أو الخدمات والوصول إلى شريحة واسعة من العملاء. فالأسواق اليوم تعتمد بشكل كبير على الإعلانات الرقمية، والعلامات التجارية القوية، وحملات التسويق المكثفة، وهي أمور تحتاج إلى استثمارات ضخمة لا تستطيع المشروعات الصغيرة تحملها بسهولة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن ضعف الخبرة التسويقية لدى أصحاب هذه المشروعات يجعلهم غير قادرين على اختيار القنوات التسويقية المناسبة أو تطوير استراتيجيات فعالة لجذب العملاء. ففي كثير من الأحيان، تعتمد هذه المشروعات على التسويق الشفهي أو شبكات التواصل الاجتماعي دون وجود خطة واضحة، مما يقلل من فرص نجاحها في المنافسة مع الشركات الكبرى التي تمتلك فرق تسويق متخصصة واستراتيجيات متكاملة.

4. غياب الهيكل الإداري المتكامل

تُعاني المشروعات الصغيرة من ضعف الهيكل الإداري، حيث تُدار غالبًا من قبل شخص واحد أو عدد محدود جدًا من الأفراد الذين يتحملون كافة الأعباء الإدارية والمالية والفنية. وهذا يؤدي إلى إرهاق أصحاب المشاريع، حيث يجدون أنفسهم مطالبين بإدارة العمليات اليومية،

والتخطيط الاستراتيجي، والتسويق، وإدارة المخزون، والتعامل مع العملاء، دون وجود فريق متخصص لكل وظيفة.

هذا النقص في التخصص الإداري يخلق بيئة غير منظمة تؤثر سلباً على كفاءة العمل، حيث يجد صاحب المشروع صعوبة في التركيز على تطوير المشروع أو تحسين جودة المنتجات والخدمات. كما أن غياب الإدارة المتخصصة يزيد من احتمالات اتخاذ قرارات خاطئة، مما قد يؤدي إلى خسائر مالية كبيرة أو حتى فشل المشروع بالكامل. (عبد الرازق 2014)

5. الأزمات المالية وضعف التدفقات النقدية

تعاني المشروعات الصغيرة من أزمات مالية متكررة بسبب محدودية رأس المال، وضعف التدفقات النقدية، وعدم القدرة على تأمين مصادر تمويل مستدامة. ففي كثير من الأحيان، تعتمد هذه المشروعات على إيراداتها اليومية لتغطية المصاريف التشغيلية، مما يجعلها عرضة لمخاطر كبيرة عند حدوث أي انخفاض مفاجئ في المبيعات.

كما أن عدم تحقيق أرباح كبيرة على مدى فترات طويلة قد يدفع بعض هذه المشروعات إلى الإغلاق، خاصة في ظل عدم توفر خطط بديلة لمواجهة الأزمات. فالعديد من أصحاب المشروعات الصغيرة لا يمتلكون الخبرة الكافية في إدارة التدفقات النقدية، مما يجعلهم يواجهون صعوبات كبيرة عند التعامل مع نفقات غير متوقعة أو عند الحاجة إلى تمويل إضافي لتوسعة المشروع أو تطويره.

6. ضعف الوعي بالتأمينات الاجتماعية واستقرار العمالة

يُعد ضعف الوعي بالتأمينات الاجتماعية وأهميتها من المشكلات الشائعة في المشروعات الصغيرة، حيث يميل العديد من أصحاب هذه المشروعات إلى تجنب تسجيل موظفيهم في أنظمة التأمينات الاجتماعية بهدف تقليل التكاليف. وهذا يؤدي إلى عدم استقرار العمالة، حيث يشعر الموظفون بعدم الأمان الوظيفي ويفضلون البحث عن وظائف أكثر استقراراً في الشركات الكبرى أو القطاع الحكومي.

إضافةً إلى ذلك، فإن غياب التأمينات الاجتماعية يحرم العاملين من العديد من الحقوق، مثل التأمين الصحي، وتعويضات نهاية الخدمة، والمعاشات التقاعدية، مما يخلق بيئة عمل غير مستقرة. وهذا بدوره يؤثر على إنتاجية العمال ويجعل المشروعات الصغيرة أقل قدرة على جذب الكفاءات والحفاظ على استمرارية العمل بكفاءة عالية. (باطويح 2018)

التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة

تتنوع التحديات التي تعترض المشروعات الصغيرة بين مشكلات تتعلق بمرحلة التأسيس والتمويل والإدارة، وأخرى تتعلق بالمنافسة والقدرة على التسويق والتوسع. ويؤثر الإطار التشريعي والتنظيمي بشكل كبير على فرص نجاح هذه المشروعات، حيث تعاني من تعقيدات الإجراءات القانونية وصعوبة الحصول على التراخيص. كما تمثل العقبات التمويلية تحديًا كبيرًا، نظرًا لارتفاع معدلات الفائدة وصعوبة الحصول على قروض ميسرة، مما يجعل من الصعب على أصحاب المشاريع الصغيرة توفير رأس المال اللازم للنمو والتوسع.

إلى جانب ذلك، تواجه المشروعات الصغيرة تحديات تتعلق بالاستمرارية، حيث تصطدم بمنافسة قوية من الشركات الكبرى والمنتجات الأجنبية، فضلاً عن ارتفاع التكاليف التشغيلية نتيجة التضخم. كما تعاني من نقص العمالة المدربة وضعف القدرات الإدارية، مما يؤثر على قدرتها على الابتكار والتطوير. وفيما يلي، سيتم تناول أبرز هذه المعوقات بشيء من التفصيل، مع تسليط الضوء على تأثيرها على المشروعات الصغيرة وسبل التعامل معها. (عبد القادر 2016)

1. معوقات الإنشاء والتأسيس – التحديات التنظيمية والتشريعية

تواجه المشروعات الصغيرة العديد من العقبات عند الإنشاء، أبرزها التعقيد والتعدد في الإجراءات التنظيمية والتشريعية اللازمة لتأسيس المشروع والحصول على التراخيص الرسمية. وغالبًا ما تخضع هذه المشروعات لعدة جهات حكومية، مما يؤدي إلى تأخير العملية وزيادة التكلفة الإدارية. بالإضافة إلى ذلك، تميل السياسات الحكومية إلى دعم المشروعات الكبيرة عبر الحوافز والتسهيلات، بينما تُهمل المشروعات الصغيرة، خاصة في الدول النامية التي تميز قوانينها بين المشروعات الكبيرة والصغيرة، مما يضع الأخيرة في موقف غير تنافسي.

يتطلب تأسيس مشروع صغير رسمياً العديد من الخطوات، مثل توثيق سند الملكية أو عقد الإيجار، ثم استخراج البطاقة الضريبية، وتسجيل النشاط في السجل التجاري، وفتح ملف تأميني، وأخيراً الحصول على رخصة التشغيل التي تستلزم عدة موافقات إضافية. إن تعقيد هذه الإجراءات يدفع بعض رواد الأعمال إلى التخلي عن المشروع، إما عبر البحث عن فرص عمل أخرى أو اللجوء إلى الاستثمار في البنوك بحثاً عن عوائد مضمونة. أما الذين يصرون على الاستمرار، فقد يلجؤون إلى العمل بشكل غير رسمي هرباً من التعقيدات البيروقراطية، مما يحرم الدولة من العوائد الضريبية والإشراف التنظيمي، وبالتالي يُضعف الاقتصاد الرسمي. (عبد الرحمن، 2006).

2. المعوقات المالية والتمويلية

يعد التمويل من أكبر التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة، حيث يتطلب إنشاء مشروع جديد أو دعم مشروع قائم رأس مال كافٍ لشراء المعدات وتأجير الموقع وتوفير المواد الخام. غالباً ما يلجأ رواد الأعمال إلى البنوك والمؤسسات المالية للاقتراض، لكنهم يواجهون شروطاً صارمة، مثل معدلات الفائدة المرتفعة، مما يقلل من فرص الربحية لهذه المشروعات مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تحصل على تمويل بشروط ميسرة. كما أن صعوبة الحصول على تمويل تتموي يعزز من التفاوت بين المشروعات الصغيرة والشركات الكبرى، مما يحد من قدرتها على التوسع والنمو.

تؤكد الدراسات أن التمويل يمثل العائق الأبرز لنمو المشروعات الصغيرة، حيث غالباً ما يُطلب منها تقديم ضمانات تفوق إمكانياتها، مما يعوق حصولها على القروض اللازمة. كما أن عدم وجود بدائل تمويلية كافية، مثل رأس المال الاستثماري أو القروض الميسرة، يدفع بعض أصحاب المشروعات إلى الاعتماد على التمويل الذاتي المحدود، مما يؤدي إلى توقف العديد من هذه المشروعات قبل أن تحقق الاستقرار والنمو المطلوبين.

3. معوقات استمرارية النشاط - التحديات التسويقية والمنافسة

تواجه المشروعات الصغيرة صعوبات كبيرة في الاستمرار بسبب عدة عوامل، من بينها نقص التمويل والتسويق غير الفعال، بالإضافة إلى المنافسة الشرسة من المنتجات الأجنبية. يفضل المستهلكون في بعض الأسواق المنتجات المستوردة على المنتجات المحلية، مما يقلل من

فرص نجاح المشروعات الصغيرة. كما تعاني هذه المشروعات من غياب الحوافز الحكومية لدعم قدرتها التنافسية، مما يجعلها غير قادرة على مواجهة سياسة الإغراق التي تتبعها بعض الشركات الأجنبية. كذلك، يؤدي التضخم إلى ارتفاع تكاليف المواد الأولية وأجور العمال، مما يزيد من أسعار المنتجات، ويجعلها أقل قدرة على التنافس مع المنتجات المدعومة أو المنتجة بكميات كبيرة من قبل الشركات الكبرى.

إضافةً إلى ذلك، تعاني المشروعات الصغيرة في الدول النامية من مشاكل التسويق، سواء في الأسواق المحلية أو الخارجية، حيث تواجه منافسة قوية من الشركات الكبرى ومن المنتجات الأجنبية التي تدخل الأسواق بأسعار تنافسية. ويؤدي ذلك إلى تضيق حجم السوق أمام المشروعات الصغيرة، مما يحد من فرص نموها وتوسعها. كما أن ضعف الكفاءات الإدارية والفنية داخل هذه المشروعات، وعدم التركيز على التدريب والتطوير المستمر، يحد من قدرتها على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية، مما يجعلها أكثر عرضة للفشل على المدى الطويل. (الملي، 2015).

المبحث الثاني.. التنمية المستدامة

أصبحت التنمية المستدامة ضرورة ملحة في ظل التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها العالم اليوم. فهي تهدف إلى تحقيق توازن متكامل بين النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، والحفاظ على الموارد البيئية، بما يضمن تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون الإضرار بحقوق الأجيال القادمة. وقد تبنت العديد من الدول والمؤسسات الدولية استراتيجيات تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال سياسات تدعم الاستخدام المسؤول للموارد، وتعزز الابتكار، وتشجع على التحول نحو الاقتصاد الأخضر.

ترتكز التنمية المستدامة على عدة أبعاد مترابطة، من أبرزها تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال الحد من الفقر والبطالة، وتحقيق نمو اقتصادي قائم على الإنتاجية والاستدامة، إلى جانب حماية البيئة عبر تقليل الانبعاثات الضارة، والحفاظ على الموارد الطبيعية. وتعد هذه الأهداف جزءًا من الأجندة العالمية، مثل أهداف التنمية المستدامة التي أطلقتها الأمم المتحدة، والتي تسعى إلى بناء مجتمعات أكثر استقرارًا وقدرة على مواجهة التحديات المستقبلية.

وفي هذا الإطار، تلعب المشروعات الصغيرة دورًا رئيسيًا في دعم التنمية المستدامة، حيث تساهم في تحفيز الاقتصاد المحلي، وخلق فرص عمل، وتعزيز الابتكار، إلى جانب دورها في دعم الاقتصاد الأخضر عبر تبني ممارسات صديقة للبيئة. فهي تعد أحد المحركات الأساسية للنمو المستدام، مما يجعل دعمها وتطويرها جزءًا أساسيًا من أي استراتيجية تهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة متكاملة. (فتحي 2020)

مفهوم التنمية المستدامة:

على الرغم من الترابط الوثيق بين مفهومي النمو والتنمية، إلا أن هناك فروقًا جوهرية بينهما، فالنمو الاقتصادي يشير إلى الزيادة الكمية في الإنتاج والدخل، والتي قد تتحقق بأي وسيلة، في حين أن التنمية تتضمن تغييرات نوعية تؤثر على مستوى المعيشة، والبنية الاقتصادية، والرفاهية العامة، وقد كان الاقتصادي شومبيتر من أوائل من ميزوا بين المصطلحين، حيث رأى أن النمو الاقتصادي يحدث نتيجة عوامل مثل زيادة السكان والادخار، بينما ترتبط التنمية بالابتكار والتقدم التقني. كما أن النمو يعد ظاهرة قصيرة المدى، في حين أن التنمية عملية طويلة الأجل تتطلب استراتيجيات مستدامة لتحقيقها.

وبرز مفهوم التنمية المستدامة استجابةً للحاجة إلى تحقيق التوازن بين تلبية احتياجات الحاضر وضمان حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية والفرص الاقتصادية. وقد عرّفت الأمم المتحدة التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. فهي تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة وتحقيق النمو الاقتصادي، مع الحفاظ على البيئة وضمان العدالة الاجتماعية. ويكمن جوهر التنمية المستدامة في استغلال الموارد بطريقة مسؤولة تتيح خلق فرص اقتصادية، وتحسين مستوى الرفاهية، وتعزيز العدالة الاجتماعية، بما يضمن مشاركة الجميع في العملية التنموية. وتلعب المشروعات الصغيرة دورًا حيويًا في تحقيق التنمية المستدامة، حيث توفر فرص عمل، وتعزز الإنتاج المحلي، وتساهم في تقليل الفجوة الاقتصادية بين مختلف فئات المجتمع، مما يجعلها أحد الركائز الأساسية لتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة. (مصطفى 2016)

حيث تعرف الاستدامة على أنها: العمل على تحقيق الحد الأعلى من الكفاءة الاقتصادية للنشاط الإنساني ضمن حدود ما هو متاح من الموارد المتجددة وقدرة الأنساق الحيوية الطبيعية

على استيعابه مع ربطها باحتياجات الجيل الحالي وكفايتها لاحتياجات الأجيال القادمة. وتعرف التنمية على أنها: هدف شامل لعملية ديناميكية تحدث في المجتمع، وتتجلى مظاهرها في تلك السلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب مكونات المجتمع، وتعتمد هذه العملية على التحكم في حجم ونوعية الموارد المادية والبشرية المتاحة للوصول بها إلى أقصى استغلال ممكن في أقصى فترة ممكنة، وذلك بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة للغالبية العظمى من أفراد المجتمع (سليمان وعبدالقادر، 2020).

وتعرفها دراسة الجابري (2024) على أنها: هي تلك التنمية التي تعمل على تلبية احتياجات الحاضر والعصر الذي نعيش فيه، دون الإخلال بالقدرات والموارد الخاصة بالأجيال القادمة، واستغلال تلك الموارد المتاحة والعمل على تكيف التنمية التقنية والتطوير المؤسسي بما يُعزز من إمكانيات الحاضر والمستقبل وبما يُلبي احتياجات الأفراد وتطلعاتهم.

أبعاد التنمية المستدامة:

تتسم التنمية المستدامة بطابعها الشمولي الذي يهدف إلى تحقيق التوازن بين المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لضمان استدامة الموارد وتحقيق رفاهية الأجيال الحالية والقادمة. وتقوم التنمية المستدامة على ثلاثة أبعاد رئيسية، وهي:

1. البعد الاقتصادي

يرتكز البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة على تحقيق نمو اقتصادي مستدام دون استنزاف الموارد الطبيعية أو الإضرار بالبيئة. ويتطلب ذلك تبني سياسات اقتصادية تدعم الإنتاجية، وتعزيز الابتكار، وتضمن كفاءة استخدام الموارد. كما يشمل هذا البعد توفير فرص العمل، وتحقيق الاستقرار المالي، وتشجيع ريادة الأعمال، خاصة من خلال دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تعد ركيزة أساسية في تعزيز الاقتصاد المحلي وزيادة الدخل القومي.

2. البعد الاجتماعي

يركز هذا البعد على تحسين جودة الحياة وضمان العدالة الاجتماعية، من خلال توفير الخدمات الأساسية مثل التعليم، والصحة، والإسكان، والحماية الاجتماعية. كما يسعى إلى تحقيق تكافؤ الفرص، والحد من الفقر، وتمكين الفئات المهمشة في المجتمع. ويعزز هذا البعد

مفهوم التنمية البشرية، حيث يتم الاستثمار في رأس المال البشري لضمان مشاركة فاعلة في التنمية، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي، وتحقيق التماسك المجتمعي.

3. البعد البيئي

يُعنى البعد البيئي بحماية الموارد الطبيعية وضمان استدامتها للأجيال القادمة، من خلال تقليل التلوث، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وتعزيز استخدام مصادر الطاقة المتجددة. ويستلزم هذا البعد وضع سياسات بيئية صارمة تهدف إلى تقليل انبعاثات الكربون، وتعزيز الاستهلاك المستدام، وتشجيع الصناعات الصديقة للبيئة. وتعتبر الاستدامة البيئية ضرورية لضمان استمرار التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون الإضرار بالأنظمة البيئية التي يعتمد عليها الإنسان. (خيارى 2013)

ومن خلال تحقيق التوازن بين هذه الأبعاد الثلاثة، يمكن بناء نموذج تنموي شامل ومستدام يسهم في تحسين حياة الأفراد، وتعزيز النمو الاقتصادي، وضمان الاستخدام المسؤول للموارد الطبيعية. وتلعب المشروعات الصغيرة دورًا جوهريًا في دعم التنمية المستدامة، حيث تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، وتقليل الفجوة التنموية، مع تقليل الأثر البيئي من خلال تبني ممارسات إنتاجية أكثر كفاءة واستدامة.

التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية:

أولت المملكة العربية السعودية اهتمامًا كبيرًا بالمشاركة الفاعلة في المشاورات الدولية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، بدءًا من المراحل التمهيدية لصياغة الأهداف، مرورًا بالمداوالت التي جرت في الأمم المتحدة، وصولًا إلى اعتمادها رسميًا في سبتمبر 2015م. وقد حرصت المملكة على أن تكون رؤيتها الوطنية منسجمة مع الأهداف العالمية، مما ساهم في تعزيز حضورها كدولة مؤثرة في رسم ملامح التنمية المستدامة على المستوى الدولي. كما شاركت المملكة في مختلف المؤتمرات والمنتديات الإقليمية والدولية لمناقشة سبل تحقيق التنمية المستدامة، مما أسهم في تبادل الخبرات والاستفادة من أفضل الممارسات العالمية. (سجينى وفوستير 2021)

لم يقتصر التزام المملكة بالتنمية المستدامة على المشاركة في المشاورات الدولية، بل امتد ليشمل تبني سياسات واستراتيجيات وطنية تتماشى مع الأهداف الأممية. وقد انعكس ذلك في

إطلاق رؤية السعودية 2030، التي وضعت التنمية المستدامة في صميم سياساتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ومن خلال برامجها التنفيذية، مثل برنامج التحول الوطني وبرنامج جودة الحياة، عملت المملكة على تعزيز الاستدامة في مختلف القطاعات، بما في ذلك التعليم، والصحة، والطاقة المتجددة، وتمكين المرأة، ورفع مستوى المعيشة، مما يعكس التزامها بتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

تدرك المملكة أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب تعاونًا دوليًا مكثفًا، ولذلك حرصت على تعزيز الشراكات مع المنظمات الدولية والدول الصديقة لتحقيق هذه الأهداف. وقد أسهمت المملكة في دعم العديد من المبادرات والمشروعات التنموية عالميًا، من خلال مساهماتها في المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون الإسلامي. كما أطلقت عدة مبادرات، مثل مبادرة الشرق الأوسط الأخضر، التي تهدف إلى تعزيز الاستدامة البيئية ومكافحة تغير المناخ على المستوى الإقليمي والعالمي. هذه الجهود تؤكد أن التزام المملكة بالتنمية المستدامة ليس فقط على المستوى المحلي، بل يمتد ليشمل نطاقًا عالميًا أوسع، وقد انعكس هذا الالتزام في مجموعة من الخطوات العملية، أبرزها (سليمان وعبدالقادر، 2020):

مواءمة الاستراتيجيات الوطنية: حرصت المملكة العربية السعودية على مواءمة استراتيجياتها الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة لضمان تحقيق نمو متوازن يأخذ في الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وقد انعكس هذا التوجه في رؤية السعودية 2030، التي تضمنت برامج ومبادرات تهدف إلى تحسين جودة الحياة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز كفاءة استخدام الموارد الطبيعية. ومن خلال هذه الرؤية، تبنت المملكة سياسات تدعم التحول نحو اقتصاد أكثر تنوعًا واستدامة، مما يضمن تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بفرص الأجيال القادمة.

وإدراكًا لأهمية الاستدامة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، أطلقت وزارة البيئة والمياه والزراعة العديد من الاستراتيجيات التي تركز على الإدارة الفعالة للموارد الطبيعية. فقد تم تطوير استراتيجية المياه لضمان توفير موارد مائية مستدامة عبر تعزيز كفاءة الاستخدام، وتقليل الفاقد، وتوسيع نطاق تحلية المياه باستخدام تقنيات صديقة للبيئة. كما تم اعتماد استراتيجية البيئة التي تهدف إلى حماية التنوع البيولوجي، وتقليل التلوث، وتحفيز الاستثمارات في الطاقة المتجددة والمشروعات البيئية، بما يتماشى مع المعايير الدولية.

كما اعتمدت المملكة نهجاً متكاملاً يوازن بين التنمية الاقتصادية والنمو الاجتماعي والاستدامة البيئية، حيث تعمل الاستراتيجيات الوطنية على تحقيق التكامل بين هذه الأبعاد لضمان استدامة التنمية. فمثلاً، تسهم استراتيجية البيئة في تحسين الصحة العامة وتقليل التأثيرات البيئية السلبية، مما ينعكس إيجابياً على جودة الحياة. وفي الوقت ذاته، تسهم استراتيجية المياه في دعم القطاعات الإنتاجية، مثل الزراعة والصناعة، من خلال تأمين إمدادات المياه بطريقة مستدامة، مما يعزز النمو الاقتصادي ويضمن استقرار الأمن الغذائي والمائي للأجيال القادمة.

إدراج أهداف التنمية المستدامة في المناهج التعليمية: تؤمن المملكة العربية السعودية بأن التعليم هو الأساس في بناء جيل واعٍ وقادر على تحقيق التنمية المستدامة، ولذلك حرصت على دمج أهداف التنمية المستدامة ضمن المناهج الدراسية في مختلف المراحل التعليمية. فقد صدر أمر سامٍ يقضي بإدراج هذه الأهداف في المناهج، بهدف ترسيخ مفاهيم الاستدامة بين الطلاب وتعزيز وعيهم بأهمية المحافظة على الموارد البيئية، وتحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما تسعى وزارة التعليم إلى تطوير محتوى المناهج بحيث يتناسب مع أحدث التطورات العالمية في مجال التنمية المستدامة، مع التركيز على الجوانب التطبيقية التي تساعد الطلاب على ترجمة هذه الأهداف إلى ممارسات فعلية في حياتهم اليومية.

حيث تتبنى المملكة نهجاً تشاركياً في تنفيذ سياساتها التعليمية، حيث تعمل وزارة التعليم بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة من القطاعين العام والخاص لضمان تحقيق الأهداف المرجوة من إدراج مفاهيم التنمية المستدامة في المناهج. ومن خلال هذا التعاون، يتم تطوير برامج تعليمية مبتكرة تعزز الوعي البيئي، وتدعم المهارات الريادية، وتشجع الطلاب على تبني نمط حياة مستدام. كما يتم الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في إيصال المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة من خلال منصات التعلم الإلكتروني، والمسابقات التعليمية، والمشاريع البحثية التي تشجع الطلاب على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مستدامة للتحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

ويُتوقع أن يسهم دمج أهداف التنمية المستدامة في المناهج التعليمية في بناء جيل قادر على مواجهة تحديات المستقبل بوعي ومسؤولية، حيث يتم إعداد الطلاب ليكونوا فاعلين في تحقيق الاستدامة، سواء

من خلال اتخاذ قرارات واعية في حياتهم اليومية أو من خلال المشاركة في تطوير حلول مبتكرة تدعم الأهداف الوطنية والدولية للتنمية المستدامة. كما أن غرس هذه المفاهيم في سن مبكرة يساعد على تعزيز ثقافة الاستدامة، مما ينعكس إيجابياً على سلوكيات الأفراد والمجتمع بشكل عام، ويساهم في تحقيق تحول شامل نحو اقتصاد ومجتمع أكثر استدامة في المملكة. (النعمي 2022)

قياس مدى اتساق رؤية المملكة 2030 مع أهداف التنمية المستدامة: تحرص المملكة العربية السعودية على مواءمة رؤيتها الطموحة 2030 مع أهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة، وذلك لضمان تحقيق التقدم الشامل والمتوازن في مختلف القطاعات. وقد قامت وزارة الاقتصاد والتخطيط بإجراء تقييم دقيق لمدى توافق رؤية 2030 مع هذه الأهداف، حيث تم تحليل مدى ارتباط برامج ومبادرات الرؤية بمبادئ التنمية المستدامة، سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو البيئي. وجاء هذا التقييم ضمن جهود المملكة لتعزيز استدامة التنمية وتسريع وتيرة التحول نحو اقتصاد متنوع قائم على الابتكار والاستدامة.

لم يقتصر تقييم مدى اتساق رؤية 2030 مع أهداف التنمية المستدامة على الرؤية نفسها، بل تم توسيع نطاق الدراسة لتشمل خططاً واستراتيجيات وطنية أخرى، مثل استراتيجية التحول الوطني، واستراتيجية البيئة، وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المختلفة. وقد ساعد هذا التوسيع في تحقيق صورة أكثر شمولية لمدى التكامل بين الجهود الوطنية وأجندة التنمية المستدامة، ما أدى إلى تحديد الفجوات المحتملة واقتراح حلول لسدها، وضمان تحقيق تنمية مستدامة توازن بين تحقيق الأهداف الاقتصادية وتحسين جودة الحياة والحفاظ على الموارد البيئية.

أسهمت هذه الجهود في تعزيز قدرة المملكة على رسم سياسات قائمة على الأدلة والبيانات الدقيقة، حيث وفر التقييم قاعدة معلومات شاملة حول النقاط التي تحتاج إلى تعزيز أو تعديل لتحقيق التنمية المستدامة بشكل أكثر فاعلية. ومن خلال هذا النهج، أصبحت المملكة أكثر قدرة على تخصيص الموارد بفعالية، وتوجيه الاستثمارات نحو المشاريع التي تحقق أكبر الأثر الإيجابي على الاقتصاد والمجتمع والبيئة. كما أن هذا التقييم يدعم جهود المملكة في المحافل الدولية، حيث يعكس التزامها بتحقيق التنمية المستدامة وفقاً لأفضل المعايير والممارسات العالمية، مما يعزز من مكانتها الدولية كشريك رئيسي في تحقيق الأجندة العالمية 2030. (السكاكر ومشرف 2018)

تحديد الأهداف الاستراتيجية الفرعية: لضمان تحقيق التنمية المستدامة بشكل عملي وفَعّال، تبنّت المملكة العربية السعودية منهجية دقيقة لقياس مدى توافق الأهداف الفرعية لرؤية 2030 مع مقاصد التنمية المستدامة. وقد شمل هذا النهج دراسة تفصيلية للبرامج والمبادرات المختلفة التي أُطلقت في إطار الرؤية، وتحليل مدى ارتباطها بالمؤشرات العالمية للتنمية المستدامة. وتمت الاستعانة بفرق متخصصة في مجالات الاقتصاد والبيئة والتنمية الاجتماعية لإجراء دراسات تحليلية دقيقة، بهدف التأكد من أن الأهداف الاستراتيجية الفرعية تتماشى مع المعايير الدولية لتحقيق التنمية المستدامة.

لم تقتصر جهود المملكة على قياس مدى التطابق فقط، بل امتدت إلى العمل على ضمان التطبيق الفعلي لهذه الأهداف من قبل الجهات المنفذة. وقد تم إلزام الوزارات والمؤسسات الحكومية المختلفة بدمج مقاصد التنمية المستدامة في خططها التشغيلية، مع وضع مؤشرات أداء دقيقة لقياس مدى تحقيق هذه الأهداف. كما شجعت المملكة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني على المشاركة في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال مبادرات ومشاريع تتوافق مع الأهداف الاستراتيجية الفرعية لرؤية 2030، مما ساهم في توسيع نطاق التأثير الإيجابي لهذه الجهود على مختلف فئات المجتمع.

لضمان استمرارية التقدم نحو تحقيق الأهداف المستدامة، اعتمدت المملكة آلية متابعة دورية لتقييم مدى تحقيق الأهداف الاستراتيجية الفرعية ومدى فعاليتها في تعزيز التنمية المستدامة. وقد تم إنشاء وحدات متخصصة داخل الجهات الحكومية لمتابعة تنفيذ هذه الأهداف، كما تم تطوير منصات إلكترونية لمتابعة الأداء ورفع التقارير الدورية حول مدى التقدم المحرز. إضافة إلى ذلك، يتم إجراء دراسات دورية لتحديث الأهداف الاستراتيجية بما يتناسب مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، مما يضمن بقاء رؤية 2030 في حالة تكيف مستمر مع احتياجات التنمية المستدامة. (الزامل 2020)

ومن خلال هذه الخطوات، تؤكد المملكة التزامها المستمر بتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التكامل بين خططها الوطنية والأهداف العالمية.

دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية المستدامة:

تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورًا حيويًا في تحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها، حيث تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والحفاظ على البيئة، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة العالمية، حيث تساهم المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال توفير فرص العمل، وزيادة معدلات الدخل، وتحفيز الابتكار والاستثمار المحلي، الأمر الذي ينعكس على تحسين مستوى المعيشة (عبد العزيز 2016). ومن أبرز التحديات الاقتصادية التي تساعد المشروعات الصغيرة في معالجتها:

مكافحة البطالة: تعد البطالة من أكبر التحديات الاقتصادية، حيث يعاني الشباب والإناث على وجه الخصوص من معدلات بطالة مرتفعة. وتساهم المشروعات الصغيرة في استيعاب الأيدي العاملة، نظرًا لاعتمادها على تقنيات إنتاجية بسيطة تتطلب كثافة عمالية مرتفعة. وقد أثبتت التجارب الدولية نجاح هذا القطاع في توفير فرص عمل واسعة، كما هو الحال في اليابان، حيث تستوعب الصناعات الصغيرة نحو 84% من إجمالي الإنتاج الصناعي، وكذلك في الولايات المتحدة، حيث وفرت المشروعات الصغيرة والمتوسطة أكثر من 15 مليون فرصة عمل خلال فترة التسعينيات.

تحقيق التنمية الاقتصادية والعمرانية: تساعد المشروعات الصغيرة على تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال تنشيط الأسواق المحلية، ورفع مستوى المنافسة، وتحقيق التوازن في توزيع الأنشطة الإنتاجية على مختلف المناطق، بما يساهم في تقليل الفجوة التنموية بين الحضر والريف. كما تساهم هذه المشروعات في تنمية المناطق النائية من خلال إقامة صناعات خفيفة تلبي احتياجات السكان المحليين، مما يحد من الهجرة الداخلية إلى المدن ويقلل من الضغط على البنية التحتية والخدمات.

تشجيع ريادة الأعمال والعمل الحر: تعزز المشروعات الصغيرة ثقافة ريادة الأعمال وتدفع الشباب نحو الابتكار والعمل الحر، مما يقلل من الاعتماد على الوظائف الحكومية التقليدية. ومع التحولات الرقمية وتقليص أعداد العاملين في القطاع العام، توفر هذه المشروعات بديلاً مستداماً يساهم في دعم الاقتصاد الوطني.

كما تلعب المشروعات الصغيرة دورًا جوهريًا في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال تحسين الظروف المعيشية، وتمكين الفئات المهمشة، وتعزيز التماسك المجتمعي. ومن أبرز أوجه تأثيرها:

الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة: توفر المشروعات الصغيرة فرص عمل للفئات الأقل حظًا، مما يساهم في خفض معدلات الفقر وزيادة الدخل للأسر محدودة الموارد. كما تساعد على خلق بيئة اقتصادية أكثر شمولية، تتيح للأفراد تطوير مهاراتهم والاستفادة من قدراتهم الإنتاجية.

تمكين المرأة والشباب: تمثل المشروعات الصغيرة فرصة مهمة لتعزيز دور المرأة في سوق العمل، خاصة في المجتمعات التي تعاني من فجوة بين الجنسين في فرص التوظيف. كما تتيح للشباب إمكانية إنشاء أعمالهم الخاصة، مما يعزز من استقلاليتهم الاقتصادية ويحد من البطالة بينهم. (الطاهر 2007)

وتحظى القضايا البيئية باهتمام متزايد في سياسات التنمية المستدامة، وتساهم المشروعات الصغيرة في تحقيق هذا البعد من خلال اعتماد ممارسات إنتاجية صديقة للبيئة، وتشجيع استخدام التكنولوجيا المستدامة، وتعزيز ثقافة إعادة التدوير.

تشجيع الإنتاج النظيف والتكنولوجيا المستدامة: تفرض الجهات المختصة اشتراطات بيئية على المشروعات الصغيرة لضمان التزامها بمعايير الاستدامة البيئية، حيث تشجع الحكومات والمنظمات الداعمة هذه المشروعات على استخدام موارد طبيعية متجددة، وتقليل الانبعاثات الضارة، وتحسين كفاءة استهلاك الطاقة.

إعادة التدوير وتقليل المخلفات: تشجع المشروعات الصغيرة الصناعات القائمة على إعادة التدوير، مما يقلل من النفايات الصناعية ويحافظ على الموارد الطبيعية. كما تلعب دورًا في توعية المجتمع بأهمية الاستهلاك المستدام وتقليل الآثار البيئية السلبية للأنشطة الاقتصادية.

حيث تلعب المشروعات الصغيرة دورًا محوريًا في تحقيق التنمية المستدامة عبر أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فهي تساهم في توليد فرص العمل، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، وتمكين الفئات المهمشة، مع مراعاة الاعتبارات البيئية لضمان استدامة الموارد. ومن هنا، فإن دعم هذه المشروعات وتوفير بيئة تشريعية وتمويلية مناسبة لها يعد من

الأولويات الأساسية لتحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة تحقق رفاهية الحاضر وتحافظ على حقوق الأجيال القادمة. (المشهوراي 2015)

وتُعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للاقتصاد السعودي؛ حيث تساهم في تعزيز الدخل الفردي وتخفيف الأعباء الوظيفية على الحكومة؛ إذ تشكل هذه المشروعات نحو 90% من إجمالي الشركات والمؤسسات الصناعية في المملكة، وتتميز بقدرتها الكبيرة على الانتشار في مختلف المناطق. كما تؤدي دورًا محوريًا في تعزيز التنافسية والحد من الاحتكار، وتساهم هذه المشروعات بنسبة 33% في الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة تفوق مثيلاتها في العديد من دول الخليج. ولهذا، تعمل الحكومة السعودية على إطلاق مبادرات متعددة لدعمها وتطويرها، بما يتماشى مع المتغيرات المالية والاجتماعية، مما يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية على المستوى العالمي، كما أن هناك انسجامًا واضحًا بين أهداف المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومبادئ التنمية المستدامة، مما يجعلها عنصرًا أساسيًا في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام (الجابري، 2024، 37).

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

مقدمة:

سوف يعرض هذا الفصل منهج الدراسة ومجتمع وعينة الدراسة وأدوات الدراسة وحدود الدراسة وذلك على النحو التالي:

المنهجية وطرق البحث:

منهج الدراسة:

ستعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم بوصف الظاهرة محل الدراسة بدقة من خلال التحليل الكمي والنوعي. حيث سيتم تحليل الدراسات والأدبيات ذات الصلة لفهم الإطار المفاهيمي للمشروعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية. ثم سيتم تصميم أداة الدراسة (الاستبيان) وتطبيقها على عينة الدراسة، وتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

الأساليب الإحصائية:

سيتم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار فرضيات الدراسة، وتشمل:

- معامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين المتغيرات.
- معامل ثبات ألفا كرونباخ لاختبار مدى موثوقية أداة القياس.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحليل الاتجاهات العامة في استجابات المشاركين.
- اختبار (ت) T-test لمقارنة الفروق بين المجموعات بناءً على متغيرات الدراسة.
- اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لفحص الفروق بين الفئات العمرية المختلفة.

وتشمل البيانات الأولية التي سيتم جمعها في هذه الدراسة: الجنس والعمر، وذلك بهدف تحليل تأثير هذه المتغيرات على العلاقة بين المشروعات الصغيرة وتحقيق التنمية المستدامة.

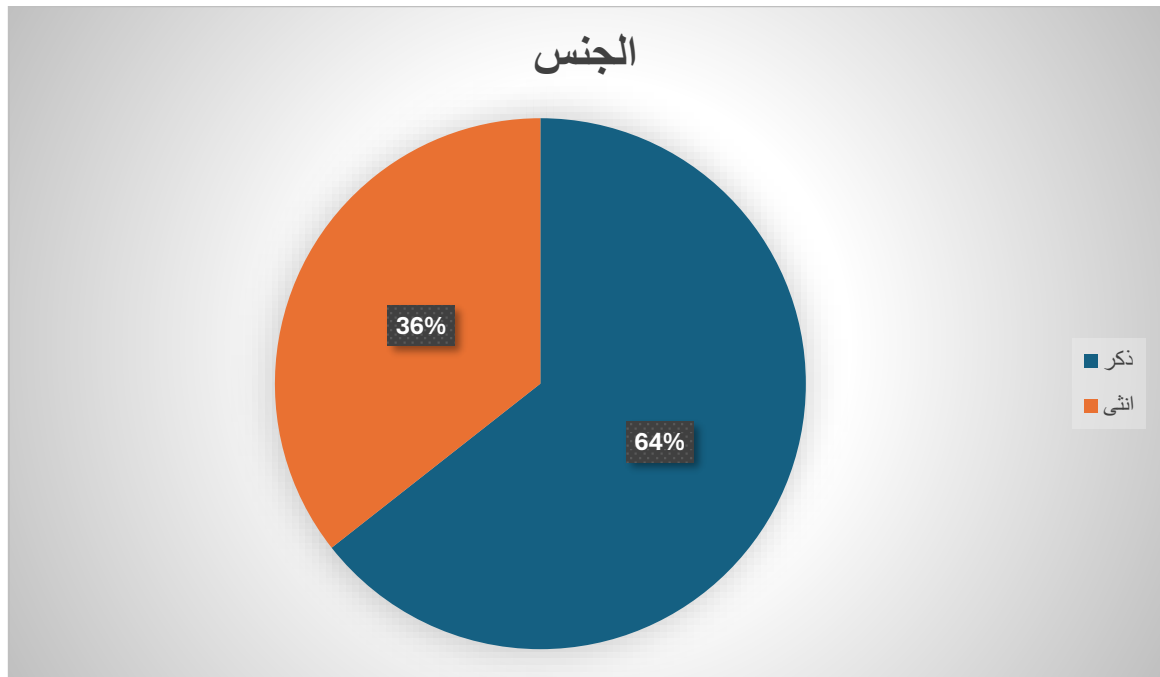
مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في رواد المشاريع الصغيرة التابعة للهيئة العامة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، والبالغ عددهم (150,788) منشأة صغيرة وفقاً لتقرير مرصد منشآت (2024، 4). وسوف يتم تطبيق أداة الدراسة على عينة عشوائية طبقية من المجتمع الأصلي، يبلغ حجمها (399) مشاركاً، وتم حسابها باستخدام معادلة ياماني (Yamane, 1967) لتحديد حجم العينة عند مستوى دقة 5%.

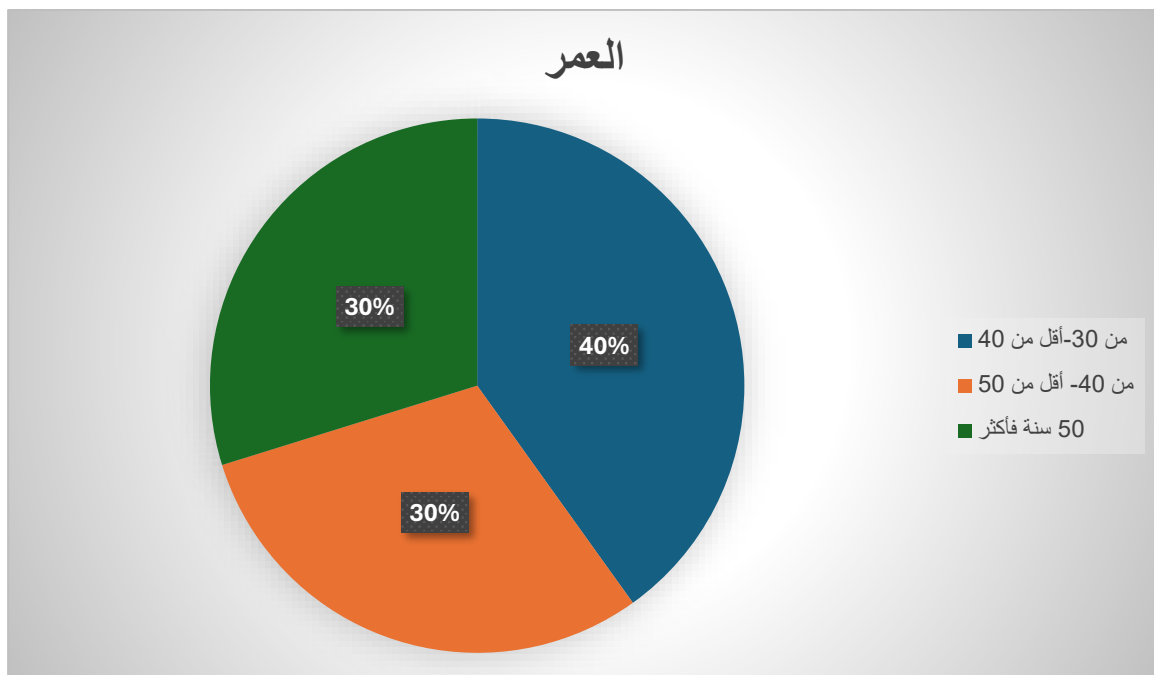
ويمكن توضيح توزيع عينة الدراسة طبقاً للبيانات الأولية لها، وذلك على النحو التالي:

جدول 1 توزيع عينة الدراسة طبقاً للبيانات الأولية للعينة

م	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة (%)
1	الجنس	ذكر	257	64.4
		انثى	142	35.6
2	العمر	من 30-أقل من 40	160	40.1
		من 40-أقل من 50	120	30.1
		50 سنة فأكثر	119	29.8
	المجموع		399	100



الشكل 1 توزيع عينة الدراسة طبقاً لمتغير الجنس



الشكل 2 توزيع عينة الدراسة طبقاً لمتغير العمر

يتضح من الجدول السابق أن نسبة الذكور المشاركين في الدراسة تفوق نسبة الإناث، حيث بلغت نسبتهم 64.4% مقابل 35.6%، مما يعكس هيمنة الذكور على المشروعات الصغيرة في المملكة. كما يظهر توزيع العينة وفقاً للفئات العمرية، مما يسمح بتحليل الفروق بين مختلف الفئات العمرية من حيث إدراكهم لدور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية

المستدامة. يساعد هذا التوزيع في فهم مدى تأثير العوامل الديموغرافية على توجهات رواد الأعمال، مما يوفر قاعدة بيانات دقيقة لاتخاذ قرارات تدعم تنمية المشروعات الصغيرة وتعزيز دورها في الاقتصاد الوطني.

أدوات الدراسة:

سوف تستخدم الدراسة الحالية الاستبانة كأداة بحثية؛ بهدف التعرف على واقع دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية، والمعوقات التي تواجه هذا الدور ومتطلبات تفعيله، وللتأكد من ثبات أداة الدراسة سوف نعلم على الاختبارات الاتية:

1. معامل ارتباط بيرسون:

جدول 2 معامل ارتباط بيرسون بين دجة كل عبارة ودرجة المحور الذي تنتمي إليه العبارة

المحور	رقم العبارة	معامل الارتباط	المحور	رقم العبارة	معامل الارتباط
دور المشروعات الصغيرة	1	**0.395	التنمية المستدامة	1	**0.521
	2	**0.467		2	**0.382
	3	**0.452		3	**0.341
	4	**0.439		4	**0.479
	5	**0.374		5	**0.413
	6	**0.328		6	**0.492
	7	**0.412		7	**0.531
	8	**0.429		8	**0.547
	9	**0.445		9	**0.503
	10	**0.419		10	**0.473
	11	**0.471		11	**0.461
	12	**0.337		12	**0.528
	13	**0.482		13	**0.457

المحور	رقم العبارة	معامل الارتباط	المحور	رقم العبارة	معامل الارتباط
	14	0.426**		14	0.392**
	15	0.549**		15	0.461**

**دالة إحصائية عند مستوى (0,01)

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة ارتباطية موجبة ودالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01)، حيث تراوحت قيم معاملات ارتباط أبعاد المحور الأول (واقع دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية المستدامة) بين (0.328 - 0.482)، في حين تراوحت قيم معاملات ارتباط أبعاد المحور الثاني (متطلبات تفعيل دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية المستدامة) بين (0.341 - 0.549). هذه القيم تشير إلى تحقق صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة، مما يعكس تماسك العبارات ضمن كل محور وقدرتها على قياس المفاهيم المستهدفة بالدقة المطلوبة.

2. معامل ثبات ألفا كرونباخ:

يمكن التحقق من ثبات أداة الدراسة من خلال الجدول التالي:

جدول 3 معامل ثبات ألفا كرونباخ لعبارات الاستبانة

م	المحور	عدد العبارات	معامل الثبات
1	دور المشروعات الصغيرة	15	0.865
2	التنمية المستدامة	15	0.892

من خلال الجدول السابق، يتضح أن قيم معاملات الثبات قد جاءت مرتفعة، حيث تراوحت بين (0.865 - 0.892)، مما يشير إلى مستوى عالٍ من الاتساق الداخلي بين عبارات كل محور. ويدل ذلك على تحقق ثبات أداة الدراسة، مما يعزز من موثوقية البيانات التي سيتم جمعها.

وبناءً على تحقق كلٍّ من صدق وثبات أداة الدراسة، فإن الاستبانة تعد صالحة للتطبيق، ويمكن الاعتماد على نتائجها في تحليل دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية بثقة ودقة عالية.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود هذه الدراسة فيما يلي:

1. **الحدود الموضوعية:** تتمثل الحدود الموضوعية للدراسة في التعرف على الإطار المفاهيمي للمشروعات الصغيرة، وكذلك الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة.
2. **الحدود الزمانية:** سوف يتم تطبيق أداة هذه الدراسة في خلال العام الجامعي 1446هـ.
3. **الحدود البشرية والمكانية:** سوف يتم تطبيق هذه الدراسة على رواد المشروعات الصغيرة بالمملكة العربية السعودية.

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

مقدمة:

سوف يتناول هذا الفصل ما يلي:

1. التعرف على واقع دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية.
2. الكشف عن متطلبات تفعيل دور المشروعات الصغيرة لتعزيز التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية.

تحليل البيانات:

التحقق من صحة فروض الدراسة:

سوف يتم التحقق من صحة فروض الدراسة من خلال استخدام اختبار (ت) T-test ، وذلك لقياس دلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول العلاقة بين المشروعات الصغيرة والتنمية المستدامة، وفقاً للمتغيرات الشخصية المحددة في الدراسة، وهي الجنس والعمر. ويهدف هذا التحليل إلى تحديد ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين استجابات الأفراد بناءً على هذه المتغيرات، مما يسهم في اختبار صحة الفرضيات والوصول إلى استنتاجات علمية دقيقة تدعمها.

الفرضية الأولى: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين المشروعات الصغيرة والتنمية المستدامة من وجهة نظر عينة الدراسة.

جدول 4 العلاقة بين المشروعات الصغيرة والتنمية المستدامة

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.555 ^a	.308	.304	.28636
a. Predictors: (Constant), المشروعات الصغيرة والتنمية المستدامة				

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5.777	1	5.777	70.448	.000 ^b
	Residual	12.957	158	.082		
	Total	18.734	159			
a. Dependent Variable: التنمية المستدامة						
b. Predictors: (Constant), المشروعات الصغيرة						

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.754	.053		14.238	.000
	المشروعات الصغيرة	.319	.038	.555	8.393	.000
a. Dependent Variable: التنمية المستدامة						

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي الموضحة في الجدول وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشروعات الصغيرة والتنمية المستدامة من وجهة نظر رواد المشروعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية عند مستوى دلالة (0.05)، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000)، مما يشير إلى أن المشروعات الصغيرة تلعب دوراً مهماً في تحقيق التنمية المستدامة. كما يتضح أن نجاح هذه المشروعات يسهم بشكل كبير في تعزيز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، مما يؤكد أهمية دعمها وتوفير البيئة المناسبة لنموها واستمراريتها لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المدى الطويل.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة عينة الدراسة حول العلاقة بين المشروعات الصغيرة والتنمية المستدامة تُعزى للمتغيرات الشخصية المتمثلة في الجنس والعمر.

جدول 5 اختبار (ت) للكشف عن دلالة الفروق حول محاور الاستبانة طبقاً لمتغير الجنس

المحور	الجنس	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت	مستوى الدلالة
دور المشروعات الصغيرة	ذكر	257	3.82	0.71	2.14	*0.034
	انثى	142	3.68	0.74		
التنمية المستدامة	ذكر	257	3.89	0.69	1.97	*0.049
	انثى	142	3.77	0.73		

الدلالة عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$

يوضح الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير الجنس. حيث أظهرت نتائج اختبار (ت) أن الذكور سجلوا متوسطات حسابية أعلى في تقييم دور المشروعات الصغيرة (3.82) مقارنة بالإناث (3.68)، مما يشير إلى أن الذكور لديهم نظرة أكثر إيجابية حول دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية المستدامة.

أما فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، فقد سجل الذكور متوسطاً حسابياً أعلى (3.89) مقارنة بالإناث (3.77)، مما يعكس تصورات مختلفة بين الجنسين حول دور المشروعات الصغيرة في تعزيز التنمية المستدامة. وتوضح هذه النتائج أهمية مراعاة الفروق بين الجنسين عند وضع السياسات الداعمة للمشروعات الصغيرة لضمان تحقيق تأثير شامل ومستدام.

جدول 6 اختبار (ت) للكشف عن دلالة الفروق حول محاور الاستبانة طبقاً لمتغير العمر

المحور	العمر	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت	مستوى الدلالة
دور المشروعات الصغيرة	من 30-أقل من 40	140	3.85	0.72	2.31	*0.021
	من 40-أقل من 50	145	3.74	0.69		
	50 سنة فأكثر	114	3.62	0.75		
التنمية المستدامة	من 30-أقل من 40	140	3.91	0.68	1.98	*0.047
	من 40-أقل من 50	145	3.79	0.72		
	50 سنة فأكثر	114	3.70	0.74		

الدلالة عند مستوى. ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من الجدول أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول دور المشروعات الصغيرة والتنمية المستدامة وفقاً لمتغير العمر. حيث أظهرت نتائج اختبار (ت) وجود فروق معنوية في تقييم دور المشروعات الصغيرة بين الفئات العمرية المختلفة، إذ جاءت أعلى متوسطات حسابية لدى الفئة العمرية (من 30-أقل من 40 سنة) بمتوسط حسابي (3.85) مقارنة بالفئات الأخرى.

أما فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، فقد أظهرت النتائج وجود فروق معنوية أيضاً، حيث سجلت الفئة العمرية (من 30-أقل من 40 سنة) أعلى متوسط حسابي (3.91)، مما يدل على أن هذه الفئة ترى أن المشروعات الصغيرة تسهم بشكل كبير في تحقيق التنمية

المستدامة مقارنة بالفئات الأكبر سنًا. ويشير ذلك إلى إمكانية تطوير سياسات تدعم رواد الأعمال الشباب وتعزز دورهم في تحقيق التنمية المستدامة.

وتؤكد نتائج الاختبارات صحة فروض الدراسة التي نصت على ما يلي:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) حول العلاقة بين المشروعات الصغيرة والتنمية المستدامة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، وذلك طبقًا لمتغيري (الجنس، العمر).

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في استجابات أفراد العينة حول دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك طبقًا لمتغيري (الجنس، العمر).

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي الموضحة في الجداول السابقة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشروعات الصغيرة والتنمية المستدامة من وجهة نظر رواد المشروعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية عند مستوى دلالة (0.05)، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000)، مما يشير إلى أن المشروعات الصغيرة تلعب دورًا مهمًا في تحقيق التنمية المستدامة. كما يتضح أن نجاح هذه المشروعات يسهم بشكل كبير في تعزيز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، مما يؤكد أهمية دعمها وتوفير البيئة المناسبة لنموها واستمراريتها لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المدى الطويل.

أما فيما يتعلق بالفروق الإحصائية وفقًا لمتغيري الجنس والعمر، فقد كشفت نتائج اختبار (ت) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول العلاقة بين المشروعات الصغيرة والتنمية المستدامة. حيث أظهرت النتائج أن الذكور لديهم تقييمات أعلى لدور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية المستدامة مقارنة بالإناث، مما يشير إلى وجود اختلافات في وجهات النظر بين الجنسين حول تأثير المشروعات الصغيرة.

كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات العمرية، حيث سجلت الفئة العمرية (من 30- أقل من 40 سنة) أعلى متوسط حسابي في تقييم دور المشروعات

الصغيرة في التنمية المستدامة مقارنة بالفئات العمرية الأخرى، مما يعكس إدراك هذه الفئة لأهمية المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية المستدامة.

بناءً على هذه النتائج، فإنه يمكن القول بأن فرضية الدراسة التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول العلاقة بين المشروعات الصغيرة والتنمية المستدامة طبقاً لمتغيري الجنس والعمر لم يتم تأكيدها، حيث أظهرت النتائج وجود فروق معنوية تستوجب مراعاتها عند وضع السياسات الداعمة للمشروعات الصغيرة، بما يعزز دورها في تحقيق التنمية المستدامة بشكل أكثر شمولية وعدالة.

النتائج:

توصلت الدراسة الى بعض النتائج النظرية والعملية التي تتمثل في الاتي:

أولاً.. النتائج النظرية

- المشروعات الصغيرة تعد عنصراً حيوياً في تعزيز التنمية المستدامة، إذ تسهم في دعم الاقتصاد المحلي وتوفير فرص العمل.
- تساهم المشروعات الصغيرة في تحسين مستوى الدخل الفردي للأفراد، مما يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة وتقليل معدلات البطالة.
- تسهم المشروعات الصغيرة في دعم الابتكار والإبداع من خلال توفير بيئة مرنة تتيح التجريب والتطوير المستمر.
- تساعد المشروعات الصغيرة في تقليل الفجوة بين الفئات الاجتماعية والاقتصادية، نظراً لقدرتها على توفير فرص عمل لمختلف الشرائح.
- المشروعات الصغيرة تعمل على تحفيز الاستثمار المحلي وجذب الاستثمارات الأجنبية، مما يؤدي إلى تعزيز الاقتصاد الوطني.
- تلعب المشروعات الصغيرة دوراً مهماً في تعزيز المسؤولية الاجتماعية من خلال توفير منتجات وخدمات تعزز من رفاهية المجتمع.
- وجود سياسات حكومية داعمة للمشروعات الصغيرة يسهم في تمكينها وتعزيز استدامتها على المدى الطويل.

- المشروعات الصغيرة تساهم في الحد من الفقر، إذ توفر فرص عمل للأفراد ذوي المهارات المحدودة أو المستويات التعليمية المتوسطة.
- المشروعات الصغيرة يمكن أن تكون حلاً فعالاً لمواجهة التحديات الاقتصادية، خاصة في أوقات الأزمات المالية والتباطؤ الاقتصادي.
- تحقيق التنمية المستدامة يتطلب توافر بيئة تنظيمية وتشريعية مرنة تدعم نمو المشروعات الصغيرة وتعزز من استدامتها.
- تطبيق معايير الاستدامة في المشروعات الصغيرة يعزز من تأثيرها الإيجابي على الجوانب البيئية والاجتماعية.
- تبني التقنيات الحديثة والتحول الرقمي يساهم في تحسين كفاءة المشروعات الصغيرة وزيادة إنتاجيتها.
- المشروعات الصغيرة التي تتبنى استراتيجيات إدارة الموارد بشكل فعال تحقق نجاحاً أكبر واستدامة أطول.
- زيادة فرص التمويل للمشروعات الصغيرة يساهم في تمكينها وبنائها القدرة على التوسع والنمو.
- تعزيز الثقافة الريادية بين الشباب يساهم في نمو قطاع المشروعات الصغيرة بشكل ملحوظ.
- الدعم الحكومي والتشريعات الملائمة يؤثران بشكل مباشر على نجاح واستدامة المشروعات الصغيرة.
- التعليم والتدريب المستمر لأصحاب المشروعات الصغيرة يعد عاملاً أساسياً في ضمان نموها واستمرارها.
- المشروعات الصغيرة التي تتبنى مبادئ المسؤولية الاجتماعية تحقق مكانة أقوى في الأسواق وتكسب ثقة العملاء.
- التكامل بين المشروعات الصغيرة والشركات الكبيرة يعزز من قدرتها على التوسع وزيادة إنتاجها.
- الاعتماد على التحول الرقمي في المشروعات الصغيرة يفتح لها آفاقاً أوسع للنمو والمنافسة في الأسواق المحلية والعالمية.

ثانيًا.. النتائج العملية

- أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشروعات الصغيرة والتنمية المستدامة عند مستوى دلالة (0.05)، مما يؤكد أهميتها في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- كشفت الدراسة أن الذكور لديهم تقييمات أعلى لدور المشروعات الصغيرة في التنمية المستدامة مقارنة بالإناث، مما يشير إلى اختلاف التصورات بين الجنسين.
- أشارت النتائج إلى أن الفئة العمرية (من 30- أقل من 40 سنة) لديها وعي أكبر بأهمية المشروعات الصغيرة مقارنة بالفئات العمرية الأخرى.
- أظهرت التحليلات أن المشروعات الصغيرة تساهم بشكل مباشر في دعم الاقتصاد المحلي من خلال توفير فرص عمل وتحسين مستويات الدخل.
- أكدت الدراسة أن دعم المشروعات الصغيرة من خلال السياسات الحكومية يزيد من قدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- بينت النتائج أن الفروق الإحصائية تبعًا لمتغيري الجنس والعمر تعكس الحاجة إلى استراتيجيات موجهة لدعم الفئات المختلفة بشكل مناسب.
- كشفت البيانات أن المشروعات الصغيرة التي تتبنى ممارسات استدامة بيئية تحقق أداءً أفضل على المدى الطويل.
- هناك حاجة ملحة لتوفير فرص تمويل ميسرة للمشروعات الصغيرة لضمان استمرارها وتحقيقها لأهداف التنمية المستدامة.
- أوضحت الدراسة أن رواد الأعمال في قطاع المشروعات الصغيرة يحتاجون إلى تدريب مستمر لاكتساب مهارات إدارية وتسويقية متطورة.
- أثبتت البيانات أن السياسات الداعمة للمشروعات الصغيرة تساهم في تقليل الفجوة الاقتصادية بين المناطق الحضرية والريفية.
- تعزيز الشراكات بين المشروعات الصغيرة والشركات الكبرى يؤدي إلى تحقيق منافع متبادلة تدعم الاقتصاد الوطني.
- تبني المشروعات الصغيرة للتكنولوجيا الحديثة يساهم في تحسين جودة المنتجات والخدمات وزيادة كفاءتها.

- أوضحت الدراسة أن ضعف البيئة التشريعية والتمويلية يشكل عائقًا أمام تحقيق الاستفادة في المشروعات الصغيرة.
- تعزيز الوعي بمبادئ الاستفادة بين أصحاب المشروعات الصغيرة يساعد في تحقيق نتائج اقتصادية وبيئية أفضل.
- المشروعات الصغيرة التي تستهدف مجالات مثل الطاقة المتجددة والاستدامة البيئية لديها فرص أكبر للنمو والنجاح.
- نتائج الدراسة تؤكد أن المشروعات الصغيرة تسهم في تمكين المرأة اقتصاديًا وتعزيز مشاركتها في التنمية.
- دعم الحاضنات والمسرعات الخاصة بالمشروعات الصغيرة يزيد من فرص نجاحها واستمرارها.
- هناك حاجة ماسة إلى تبني استراتيجيات تشجيعية لتوظيف الفئات الشابة في المشروعات الصغيرة لتعزيز روح الريادة والابتكار.
- أظهرت النتائج أن التشريعات الداعمة للمشروعات الصغيرة لا تزال بحاجة إلى تطوير لتواكب احتياجات السوق الحالية.
- وجود بنية تحتية قوية تدعم نمو المشروعات الصغيرة، مثل الأنظمة الضريبية والتمويلية، يعزز من فرص نجاحها على المدى البعيد.

التوصيات

- في ضوء النتائج النظرية والعملية السابقة، توصل الباحث إلى بعض التوصيات المقترحة والتي تتمثل في:
- ضرورة وضع سياسات حكومية واضحة لدعم المشروعات الصغيرة وتعزيز دورها في تحقيق التنمية المستدامة.
- توفير برامج تمويل مرنة ومنخفضة التكلفة لرواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغيرة.
- تعزيز الشراكات بين القطاع العام والخاص لدعم المشروعات الصغيرة وضمان استدامتها.

- زيادة الوعي بين أصحاب المشروعات الصغيرة بأهمية تبني ممارسات التنمية المستدامة.
- توفير دورات تدريبية متخصصة في الإدارة والتسويق والابتكار لأصحاب المشروعات الصغيرة.
- تشجيع الاستثمار في المشروعات الصغيرة التي تعتمد على الابتكار والتكنولوجيا المتقدمة.
- تسهيل الإجراءات القانونية والإدارية لإنشاء المشروعات الصغيرة وتقليل الأعباء البيروقراطية.
- إنشاء حاضنات أعمال متخصصة لدعم المشروعات الصغيرة وتقديم الاستشارات اللازمة لها.
- تقديم حوافز ضريبية للمشروعات الصغيرة التي تلتزم بمعايير الاستدامة البيئية والاجتماعية.
- تشجيع التوسع في الأسواق الرقمية والتجارة الإلكترونية لدعم المشروعات الصغيرة وزيادة تنافسيتها.
- تعزيز دور البنوك والمؤسسات المالية في تقديم التمويل الميسر للمشروعات الصغيرة.
- دعم رواد الأعمال الشباب من خلال توفير برامج إرشادية وتمويل أولي يساعدهم على بدء مشروعاتهم.
- تحسين جودة التعليم والتدريب المهني بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل والمشروعات الصغيرة.
- تعزيز دور المرأة في المشروعات الصغيرة من خلال توفير برامج تمويل وتدريب متخصصة لها.
- تطوير البنية التحتية اللازمة لدعم المشروعات الصغيرة، مثل توفير مناطق صناعية وتجارية مجهزة.
- توفير منصات إلكترونية تربط بين أصحاب المشروعات الصغيرة والمستثمرين المحتملين لدعم تمويلها وتطويرها.

- التوسع في البحوث والدراسات حول أثر المشروعات الصغيرة على التنمية المستدامة لضمان تطوير سياسات فعالة.
- تفعيل القوانين والتشريعات التي تضمن حقوق أصحاب المشروعات الصغيرة وتحميتهم من التحديات المالية والتنظيمية.
- دعم التحول الرقمي في المشروعات الصغيرة من خلال توفير التكنولوجيا الحديثة وبرامج الدعم التقني.
- تطوير برامج تحفيزية للشركات الكبرى لتعزيز التعاون مع المشروعات الصغيرة بما يحقق التكامل الاقتصادي ويعزز التنمية المستدامة.

المراجع:

أولاً.. المراجع العربية

- أحلام منصور، آسيا بن عمر، (2018)، "واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ووسائل دعمها"، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشهيد حممه الخضر الوادي، الجزائر.
- أحمد، سالى (2015)، المردود الاقتصادي والاجتماعي للتمويل متناهي الصغر في مصر"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، رسالة ماجستير في الاقتصاد، القاهرة
- أكرم شاهر العوض، بسام أبوكركي، " (2017) معوقات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة معان من وجهة نظر المالكين ، مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث، مجلة علمية محكمة دورية تصدر عن عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، المجلد (3).
- امتنان حسن النعمي. (2022). دور ريادة الأعمال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة 2030: دراسة تطبيقية على أمانة منطقة عسير. مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية و القانونية، 6(25)، 71-93.
- باطويح، محمد عمر. (2018). التنمية المحلية المستدامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، (141)، 6- 29.

البرادعي، مني (2016)، "مؤتمر المشروعات الصغيرة والمتوسطة - ما وراء الحدود الوسط المفقود، المشروعات الصغيرة والمتوسطة والحصول على التمويل «الوسط المفقود، البنك المركزي المصري.

الجابري، حمد رويشد. (2024). دور المشروعات والصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة وأثرها في الاقتصاد السعودي، *المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، (55)، 32- 41.

جمال نعمان (2016)، " حاضنات الأعمال ودورها في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة إلى الإطار القانوني الحاضنات الأعمال في الجزائر"، *مجلة أبعاد اقتصادية - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة أمحمد بوقرة بومرداس - الجزائر*، العدد 6، ص ص 143-165

الجميل، سامي حميد عباس. (2023). دور المشروعات الصغيرة في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في العراق للمدة "2004 - 2021"، *مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية*، 13 (4)، 46- 57.

الجوهرة بنت عبد العزيز الزامل. (2020). تصور مقترح للتخطيط للتنمية المستدامة في المجتمع السعودي في ضوء رؤية المملكة 2030. *مجلة العلوم التربوية و الدراسات الإنسانية*، 4 (9)، 201-237.

حجازي، صالح صبري محمد. (2016). متطلبات تطوير المشروعات الصغيرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، *المجلة الدولية للعلوم التربوية والنفسية، الأكاديمية العربية للعلوم الإنسانية والتطبيقية*، (1)، 49- 113.

خيارى ميرة (2013) دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي الجزائر.

دهشان، أحمد إبراهيم محمد متولي. (2021). دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية في مصر، *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة*، (76)، 83- 166.

الساكر, صالح إبراهيم صالح, عبده, & محمد رثيف مسعد. مشرف. (2018). واقع التنمية الاجتماعية المستدامة في ضوء رؤية المملكة 2030 (Doctoral dissertation,) جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية).

سليمان سرحان (2016)، " دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، مركز النيل للإعلام، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، كفر الشيخ.

سليمان، أمل علي محمد؛ وعبدالقادر، فيصل عوض محمد. (2020). دور حاضنات الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية: بالتطبيق على قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، 11(1)، 223 - 254.

الشربيني، أميرة صلاح السيد. (2024). دور الجهاز المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة في مصر، المجلة القانونية، جامعة القاهرة، 19(4)، 2313 - 2340.

صالح صبري محمد حجازي (2016)، " متطلبات تطوير المشروعات الصغيرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة"، المجلة الدولية للعلوم التربوية والنفسية - المؤسسة العربية للبحث العلمي والتنمية البشرية - مصر، ع 1، ص 69.

الطاهر، خامرة (2007) المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل المساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة حالة سونطراك رسالة ماجستير غير منشوره جامعة ورقلة.

طشوشى هايل عبد الله (2012)، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

عبد الرحمن، نوزاد (2006)، " الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي الوضع القائم والتحديات المستقبلية مجلة العلوم الإنسانية، الكويت.

عبد السلام جيهان (2021)، " كيف دعمت الحكومة المصرية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مركز ربح للدراسات الاستراتيجية.

عبد العزيز، قرفي (2016) الأسس الاستراتيجية الداعمة لبناء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قراءة في تجارب دولية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة رماح للبحوث والدراسات المجلد (20) (العدد 2).

عمار زودة، حمزة بوكفة (2014)، " حاضنات الأعمال كنظام داعم لبقاء وارتقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة للمشاكل الجزائرية، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، -ISSN 58 9962/ 2352.

فتحي، محمد (2020) " تطور مفهوم التنمية المستدامة وأبعاده ونتائجه في مصر"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، بنى سويف.

فوزي عبد الرزاق، (2014)، إشكالية حاضنات الأعمال بين التطوير والتفعيل: رؤية مستقبلية. حالة حاضنات الأعمال في الاقتصاد الجزائري."، المؤتمر السعودي الدولي الجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، ص 186-212.

قاسم، زينب عبدالحفيظ أحمد. (2020). دور حاضنات الأعمال في تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، 2(1)، 1-24.

القحطاني، منيرة سعيد. (2020). دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة وفق رؤية 2030: دراسة تطبيقية على محافظة القويعة، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، 4(15)، 134-149.

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية (2021)، " دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة. تحليل لتجارب إقليمية عربية رائدة، المركز الديمقراطي العربي، برلين.

محمود، جيهان عبدالسلام عباس. (2020). دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر، مجلة التجارة التمويل، جامعة طنطا، 1-35.

المشهوراي، أحمد (2015)، أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة الممولة من المنظمات الأجنبية العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين فيها، مجلة جامعة الأقصى، المجلد (19) (العدد 4).

مصطفى، هشام مصطفى (2016) الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، جامعة الأزهر، طنطا.

المقابلة، ماهر حسن وآخرون (2011)، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتهما"، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية وبنك الإنماء الصناعي، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأردن.
المللي، قمر (2015) المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، كلية الاقتصاد جامعة دمشق.

منصور، علي ناجح علي. (2020). المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية بين الواقع والمأمول في ضوء رؤية 2030: دراسة تطبيقية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المركز القومي للبحوث - غزة، 4(9)، 1-31.

ميكائيل، سعاد صالح عمر؛ محمد، ربعة خالد خليفة؛ عبد الحميد، محمد محمد سيد. (2023). دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في النظرية والدراسات التطبيقية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، 15(2)، 1-11.

ناتالي، فوستير، سجينى، أيمن أمين، الأمم المتحدة، & المملكة العربية السعودية. (2021). دور الأوقاف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية المملكة 2030.

ناصر، سليمان وحسن عواطف (2011) تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية. بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر

الناصر، مشري (2011). دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة. رسالة ماجستير غير منشورة جامعة فرحات عباس - سطيف.

النسور، لانا (2015). دور المشاريع الصغيرة في تنمية المجتمع المحلي في الأردن بحث ميداني في محافظة البلقاء. مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (2) العدد (6).

هنادي محمد إدريس (2016). دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في علاج مشكلة البطالة. سوريا: جامعة البعث.

ثانياً.. المراجع الأجنبية

Adeola, Ogechi; Gyimah, Prince; Appiah, Kingsley Opoku; Lussier, Robert N. (2020). Can critical success factors of small businesses in emerging markets advance UN Sustainable Development Goals? *World Journal of Entrepreneurship, Management and Sustainable Development*, 17(1), 85- 105.

Barakat, Howaida Mahmoud. (2021). *Sustainable Development Practices of Small and Medium-Sized Enterprises: A Case Study of Egypt*, Doctorate of Business Administration.

Collinsa, Wesley; Parrishb, Kristen; Gibson, Edward. (2017). Defining and understanding “small projects” in the industrial construction sector, *Creative Construction Conference 19-22 June 2017, Primosten, Croatia*, 315- 322.

Ibrahim, Fatma Ibrahim Abdelhalim. (2022). The Role of Small Businesses in Sustainability, *International Journal of Humanities and Language Research*, 5(2), 1- 12.

Korneeva, Elena; Skornichenko, Natalia& Oruch, Tatiana. (2021). Small business and its place in promoting sustainable development, *E3S Web of Conferences* 250, 1- 6.

Richard s (2019): Organization rational, Natural and open system, n. j Prentice Hall, Englewood Cliffs.

الملاحق

الاستبانة:

استبانة موجهة الى رواد المشاريع الصغيرة التابعة للهيئة العامة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بهدف التعرف على متطلبات تفعيل دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية.

أولاً.. البيانات الأولية

1. الجنس ذكر () انثى ()
2. العمر من 30-أقل من 40 () من 40-أقل من 50 ()
- 50 سنة فأكثر ()

ثانياً.. محاور الاستبانة

المحور الأول.. دور المشاريع الصغيرة

م	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تساهم المشروعات الصغيرة في تعزيز النمو الاقتصادي المحلي.					
2	تساعد المشروعات الصغيرة في توفير فرص عمل جديدة وتحقيق الاستقرار الوظيفي.					
3	تسهم المشروعات الصغيرة في تحسين مستوى الدخل الفردي.					

					4	تلعب المشروعات الصغيرة دورًا مهمًا في الحد من البطالة بين الشباب.
					5	تعزز المشروعات الصغيرة من الابتكار والإبداع في السوق.
					6	تساهم المشروعات الصغيرة في تقليل الفجوة الاقتصادية بين الفئات الاجتماعية
					7	تساعد المشروعات الصغيرة في دعم وتمكين رواد الأعمال المحليين
					8	تساهم المشروعات الصغيرة في تحفيز الاستثمار المحلي وجذب الاستثمارات الأجنبية.
					9	تلعب المشروعات الصغيرة دورًا في تعزيز المسؤولية الاجتماعية من خلال تقديم منتجات وخدمات ذات تأثير إيجابي على المجتمع.
					10	تسهم المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الالتزام بالممارسات البيئية المسؤولة.
					11	تساهم المشروعات الصغيرة في دعم الصناعات المحلية وتعزيز الإنتاج الوطني.
					12	تلعب المشروعات الصغيرة دورًا

					في تمكين المرأة اقتصاديًا وتعزيز مشاركتها في سوق العمل.
13					تواجه المشروعات الصغيرة تحديات تنظيمية وتشريعية تؤثر على استدامتها.
14					تساهم المشروعات الصغيرة في تعزيز التنافسية في السوق المحلي
15					يساعد دعم المشروعات الصغيرة من خلال السياسات الحكومية والتمويل الميسر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المحور الثاني.. التنمية المستدامة

م	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تساهم المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال دعم الاقتصاد المحلي					
2	تلعب المشروعات الصغيرة دورًا في تحسين جودة الحياة عبر توفير فرص عمل مستدامة.					
3	تسهم المشروعات الصغيرة في الحد من الفقر من خلال تمكين الأفراد اقتصاديًا.					

					4	تساهم المشروعات الصغيرة في تعزيز الابتكار والإبداع، مما يدعم التنمية المستدامة
					5	يمكن للمشروعات الصغيرة تحقيق الاستدامة البيئية من خلال تبني ممارسات صديقة للبيئة.
					6	يساعد التحول الرقمي في المشروعات الصغيرة على تحقيق الكفاءة والاستدامة.
					7	تعتمد استدامة المشروعات الصغيرة على توفير بيئة تنظيمية وتشريعية مرنة.
					8	يساهم دعم الحكومة والجهات الممولة في تمكين المشروعات الصغيرة من تحقيق التنمية المستدامة.
					9	تحتاج المشروعات الصغيرة إلى فرص تمويل ميسرة لضمان استمرارياتها ودورها في التنمية المستدامة.
					10	تعزيز ثقافة ريادة الأعمال بين الشباب يساهم في توسيع دور المشروعات الصغيرة في التنمية المستدامة.
					11	يساهم دمج ممارسات المسؤولية الاجتماعية في المشروعات

					الصغيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة	
					تلعب الشركات بين المشروعات الصغيرة والشركات الكبرى دوراً في تعزيز التنمية المستدامة.	12
					تحتاج المشروعات الصغيرة إلى برامج تدريبية متخصصة لضمان استدامتها ومساهمتها في التنمية	13
					يساعد تحسين البنية التحتية الداعمة للمشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية المستدامة	14
					يساهم تسهيل الإجراءات القانونية والتراخيص في تعزيز دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية المستدامة.	15

Abstract:

This study aimed to identify the role of small enterprises in achieving development in the Kingdom of Saudi Arabia, through a comparative study based on gender and age. Based on descriptive and analytical elements, the questionnaire was used as a research tool and applied to a sample of (399) participants from small business leaders in the Kingdom.

The study's results reached several conclusions, most notably that small enterprises produce a fundamental element in supporting the local economy, as they help create job opportunities, improve income levels, stimulate investment, and reduce economic intelligence among various groups. The study also suggests that sustainability and digital transformation practices begin with the implementation of small enterprises in the long term.

There was no statistically significant relationship between small and medium-sized enterprises (SMEs) and cooperation with a significance level of (0.05). The study also showed that men had higher reviews of small enterprises compared to women, and that the age group (30 - under 40 years) was more aware of the importance of small enterprises in achieving development. They also have the potential to support small enterprises, provide financing opportunities, and partner with large companies, in addition to enhancing the sustainability of small enterprises. The study focused on developing the business and financing environment to support small businesses, raising awareness of sustainability, and developing specialized programs to support entrepreneurial skills, including business development in the United Kingdom.

Keywords:

Small business enterprises - Economic development - Economic development.

Midocean University

College of Management

Department/Major PROJECT MANAGEMENT



Research Title

**Requirements for Activating the Role of Small Enterprises in
Achieving Sustainable Development in the Kingdom of Saudi
Arabia: A Field Study**

Student Preparation:

Adel Albunayyih

Supervision:

Dr. Fayz Jrad

Dr. Alfaisal Hassan

Academic Year:

2025